
**معايير مقترحة لاعتماد مؤسسات
إعداد المعلم في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة
(رؤية مستقبلية)**

إعداد
د. صلاح الدين محمد حسيني
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية النوعية بينها

مجلة بحوث التربية النوعية – جامعة المنصورة
العدد السابع – يناير ٢٠٠٦

معايير مقترحة لاعتماد مؤسسات إعداد المعلم في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة (رؤية مستقبلية)

أ.م.د. صلاح الدين محمد حسيني

مقدمة

تعيش البشرية الآن عصر تدفقت فيه المعرفة الإنسانية وتتنوع مصادرهما وذلك بفضل التطورات التي حدثت في مجال التكنولوجيا، وتعاضمت الإبداعات التكنولوجية والطموحات الاقتصادية، وفي كل ذلك توثقت العلاقة بين الانتصارات العلمية التكنولوجية، ومدى توافر نظم المعلومات في مختلف أوجه النشاط الإنساني، وأصبحت الحصيلة المعرفية لمجتمع ما هي القوة التي تصوغ حاضرة وتؤمن مستقبله، وأصبحت الأمة القوية هي الأقدر والأكثر معرفة ودراية، فلم يعد التعليم مجرد خدمة تربوية تقدمها الدولة لأبنائها بل صار "قضية أمن قومي" فلم يعد الأمن القومي مجرد قوات وجنود وأسلحة حديثة وتدريب عالي الكفاءة، بل يسبق ذلك ويليه نظام تعليمي جيد قادر على قيادة المجتمع في كافة مجالاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وإذا كان التعليم وسيلتنا لإعداد الأجيال الحاضرة والمقبلة، فإن المعلم يعد أحد المداخل الأساسية من مدخلات العملية التعليمية، مما يساعد بدور أكبر على نجاح التربية في بلوغ غاياتها وتحقيق دورها في تطوير الحياة، ويتوقف ذلك بالدرجة الأولى على نوع الإعداد الذي تلقاه قبل الخدمة ومستوى ذلك الإعداد، ومن ثم فالمعلم الجيد شرط أساسي ومقوم ضروري لتطوير التعليم وتحديثه لمواكبة العصر ومسايرة التغيرات المعاصرة.

والمعلم هو المدخل الأساسي في أية عملية تعليمية، فالأمر يتطلب التحسين المستمر وكافة جوانب نظام إعداد المعلم، وأظهرت النظم التعليمية في مختلف البلاد الاهتمام الكثير لإعداد المعلم لما له من دور هام في تنشئة الشباب، ودور هام في تكوين المواطن الصالح وإعداده للحياة المنتجة (عبدالفتاح حجاج، ١٩٩٠: ١٥).

ولتحقيق ذلك يجب أن يعد المعلم إعداد شاملاً ليوكب كل هذه المتغيرات، ومن هنا تزايد الاهتمام بتطوير نظام إعداد المعلم يوماً بعد يوم، وأصبح تكوينه تكويناً جيداً من أهم الأولويات في العملية التعليمية، وأصبح من الضروري عدم التهاون في إعداده الذي يعد مفتاحاً لكل تطوير لأن أي جهود تبذل لتحسين أي جانب من جوانب العملية التعليمية لا يمكن أن تؤدي إلى التقدم المنشور ما لم تبدأ بإعداد المعلم (محمود أحمد، محسن مالك، ٢٠٠١: ٢٣٨).

وتشير إحدى التقارير الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في مصر إلى أن التعليم لن يعد قضية خدمات بل قضية وجود، فالتعليم هو المسئول عن تخريج القوة القادرة على الفكر، والتصميم، والتصنيع، والزراعة، وغيرها من التخصصات، وفي عالم تتنافس فيه القوى الصناعية على الأسواق فإن جودة التعليم هي الفيصل، ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق معلمين يتميزون بالجودة في إعدادهم لكافة المراحل التعليمية (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٥: ١٠٢).

ولقد اهتمت الدولة اهتماماً كبيراً بإعداد المعلم ورفع كفايته، وقد اتخذ هذا الاهتمام صوراً متعددة في شكل مؤتمرات وندوات خاصة بإعداد المعلم وتطويره، وتطوير مؤسسات إعداد المعلم، وإدخال المستحدثات على برامجها وأهدافها ومناهجها وإدارتها وأساليب وطرق التعليم والتعلم فيها لرفع وتطوير كفاءته، وكلها تعد مؤتمرات ذات أهمية في قياس مدى مواكبة استراتيجيات إعداد المعلمين، والمتطلبات للأدوار الجديدة المنوطة بها، لمواجهة التغيرات السياسية والفكرية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع متغير يتصف بالدينامية والحيوية والفعالية لمواجهة المتغيرات العالمية المعاصرة (محمد المرى، فاروق الفارى، ١٩٩٢: ٣٧٩).

وتواجه مؤسسات إعداد المعلم تحديات خارجية وداخلية عديدة وثمة إحساس لدى المسؤولين عن التعليم والأكاديميين في مؤسسات إعداد المعلمين، بأن نوعية الإعداد في تدهور من حيث مستوى الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس والمرافق الجامعية، والبرامج الأكاديمية، وأساليب التدريس، ومعارف الخريجين ومهاراتهم، وعدم قدرتهم على التكيف مع متطلبات السوق المتجددة والبحث العلمي، وإضافة إلى ذلك فإنه يوجد هناك العديد من التحديات مثل غلبة الكم على النوعية، والفجوة بين الأهداف والنتائج، واضطراب الفلسفة التربوية، وبطيء المناهج في مواكبة روح العصر، والقصور في مناهج إعداد المعلمين ونمطيتها وتكرارها، وعدم قيامها على نتائج البحث، واستمرار أساليب التقويم التقليدية واستمرار أساليب التمويل والتوظيف العقيمة، وتفاقم التفجير السكاني والأمية والتبعية الاقتصادية والقصور في مواكبة العلم والتكنولوجيا، ومشكلات البيئة وتلوثها والأمن الدولي (شحاته عبدالخالق، ١٩٩٠: ٨٤).

وفي ظل ما تعانيه مؤسسات إعداد المعلم في مصر من قصور في عدم قدرتها على مجاراة التغيرات العالمية ورغم ما تبذله الدولة من جهود لإصلاح التعليم في مصر عن طريق إدخال بعض التجديدات في مؤسسات إعداد المعلم فإن هذه الجهود تقابل ببعض المقاومة لمنع حدوث التغيير، وهذا يحتاج إلى أن نفكر في أنماط وأساليب جديدة نعالج بها المشكلات التي تواجه إعداد المعلم، فعليا أن نهىء أنفسنا حتى نتعامل مع هذا الواقع (عبدالودود مكرم، ١٩٩١: ٢٨).

ومن خلال جهود البحث والتطوير التي تجرى في تضافر وثيق مع جميع الوحدات داخل المجتمع، فإن هذا الأمر يستدعي الدراسة والبحث المستفيض يتطلب البحث عن استراتيجية تمكننا من ضمان حد أدنى لمستوى التعليم والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات، ولعل أفضل الطرق لضمان الحفاظ على نوعية التعليم في هذه المؤسسات هو إعادة النظر في اللوائح والنظم التي وضعت من قبل الحكومة وإلى مراجعة شاملة لوضع معايير محددة وواضحة من حيث الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات للتخلص من سلبيات النظم التعليمية وتقوم فكرة اعتماد مؤسسات الإعداد على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد أن هذه المؤسسات تقوم بدورها التي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن، وأنها تحاول دائما البحث عن مواضع قوتها لدعمها، وعن مواطن الضعف لإصلاحها، وهناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الاعتماد وهي:

١- دراسة (صالح بدير، سميرة الشرفاوي)، والتي عنوانها "الاعتماد" وتناولت هذه الدراسة مفهوم الاعتماد وفلسفته والتي أكد على ضرورة أن تعتمد المؤشرات والسياسات والخطوات التنفيذية لبرامج الاعتماد على قواعد علمية مقبولة على النطاق التعليمي والمهني، وأن يتم التأكد من فاعلية المؤشرات والسياسات على تحقيق الهدف منها، وتحديد ما إذا كانت تحتاج إلى تعديل أو تغيير، فلا بد من وجود نظام للتقييم المستمر لجميع مكونات برامج الاعتماد لكي يكون عصريا وصالحا للتطبيق.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من المقترحات هي:

أ- اختصار المؤشرات المطلوب توثيقها وإثباتها إلى عدد من المؤشرات التي يجب الاتفاق على صياغتها بحيث تغطي مجموعة من المجالات مثل: إدارة الوحدة - الموارد المادية والمالية - أعضاء هيئة التدريس - الطلبة -

المناهج - التقييم.

ب- عندما تقوم الجهة المانحة للاعتماد بتقييم موقف الوحدة، فإنها يجب أن تضع في اعتبارها بصفة مرحلية، قبول الممكن والأوقع والأنسب بدلا من الأعلى والأفضل مع وضع تصور زمني لوصل المؤسسة إلى المقاييس الدولية.

ج- قد يسمح في المراحل الأولى باعتماد بعض الأقسام في بعض الكليات، في بعض الجامعات وتقديمها كنموذج يحتذى به لباقي الوحدات التعليمية، دون أن يؤثر هذا في قيمة الشهادات التي تمنح من الكلية.

د- يتولى المجلس الأعلى للجامعات إنشاء مجلس أعلى لتقييم واعتماد الأداء الجامعي.

هـ- الاهتمام بعمل ورش عمل وندوات ولقاءات لشرح ودراسة الأبعاد التنفيذية لنظام الاعتماد، والأسس والخطوات والمراحل للاعتماد، (صالح بدير، سميرة الشرفاوي، ١٩٩٦).

٢- دراسة عادل عبدالفتاح سلامة، أمين محمد النبوي: وموضوعها "دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية"، تناول هذه الدراسة:

- مفهوم الاعتماد الجامعي وأهميته وعلاقته بجودة التعليم.
- واقع نظام الاعتماد الجامعي في كل من أمريكا وكوريا الجنوبية.
- التصور المقترح لاعتماد الجامعة المصري.

استخدام البحث مدخل النظم باعتبار أن الاعتماد الجامعي يشكل منظومة، وقد أوصت هذه الدراسة بطرح فكرة نظام الاعتماد الجامعي على عينة كبيرة من أساتذة الجامعات في مصر، وكذلك عقد ورش عمل لدراسة وبحث الأبعاد التنفيذية لنظام

الاعتماد الجامعي في مصر، بالإضافة إلى إعداد التشريعات اللازمة لتنفيذ نظام اعتماد جامعي مصري وكيفية توائمها مع النظام الحالي.

٣- دراسة نورمان كيراكوف وآخرون Norman Kiracofe *et.al.* حول معايير الاعتماد لمراكز الإرشاد في الجامعة والكلية، وتمثل هذه المعايير الجهود التي تقدمها الجمعية العالمية لخدمات الإرشاد International Association Of Counseling Service وذلك لتقديم خدمات متميزة في أنشطة الإرشاد وتشمل هذه المعايير: علاقة مركز الإرشاد بالجامعة أو كلية المجتمع، ووظائف وإدارة الإرشاد وخدماته، والبحث العلمي، والأبعاد الأخلاقية، والخدمات الاسترشادية، والخدمات المساندة، والتدريس، المرافق والتجهيزات.

٤- ودراسة داني جاكوب (Danie Jacobs) استعرض فيها نظام الاعتماد المهني للتعليم العالي في جنوب أفريقيا عام ١٩٩١م فقد أنشئ في ١٩٩١م الاتحاد القومي لجامعات جنوب أفريقيا وكان يهدف إلى تعزيز المستوى العام للتعليم والتدريس، وتشجيع الاتصال الفعال بين الجامعات، وتحديد معايير مقبولة للممارسة.

كما أنشئ عام ١٩٩٢م المجلس القومي لاعتماد التدريس المهني The National Council for Vocational Training Stanoloirds (NCVTS) ووظيفته اعتماد الجامعات من ناحية التعليم ومعايير المهنة، وركز المجلس بصورة أساسية على التقييم الذاتي للجامعات، وللمجلس الحق في عدم اعتماد المعاهد التعليمية التي لا تلتزم بالمعايير الموضوعية، وهذا المجلس يتبع نموذجاً عالمياً مقبولاً للاعتماد، ويعتمد المجلس في تقييمه على الزيارات الميدانية، وهناك أكثر من (٤٠٠) برنامج قد تم فحصهم وتقييمهم، وكان لنظام الاعتماد في جنوب أفريقيا أكبر الأثر في الارتفاع بمستوى التعليم وجودته.

٥- وفي تقرير بحثي عن تقويم المقومين Evaluating the Evaluators كيف يشاركون برؤاهم في معايير الاعتماد- الممارسات والنتائج في عام ١٩٩٣ بدأت لجنة الاعتماد للكليات حديثة العهد تقييماً شاملاً للمعايير والإجراءات التي تستخدمها في اعتماد الكليات، وطلبت اللجنة من مجموعة البحث والتخطيط جمهور كليات كاليفورنيا أن ينفذ الفحص والتقييم بإجمالي ١٣٦١ استفتاء تم إرسالهم بالبريد لتمثيل أعضاء فريق الزيارات وبنيت نتائج التقرير على نسبة ٧٠% ممن ردوا على الاستفتاء، واتضحت النتائج في الآتي:

- أن كلاً من أعضاء لجنة الاعتماد وإداريو الكليات المستهدفة الذين قاموا بالدراسة الذاتية كانوا مساعدين في عمليات اعتماد الكلية فقد أعدوا دليل اللجنة، والإرشادات وتنظيم الفريق، وتوضيح الاتصالات.
- إعداد معايير محكمة وملائمة.
- تقوية التقييم الذاتي والتخطيط الجيد، مراجعة برامج الإعداد وتوضيح رسالة الكلية وأهدافها، وتوجيه العمليات التعليمية داخل الكلية.
- أغلبية أفراد البحث شعروا أن الاعتماد يزيد من تحسين المؤسسات.

٦- وأجرى كوب فلما (Cobb- Velma) رسالة دكتوراه عن الاعتماد في إعداد المعلم هدفت إلى فحص أدوار وأجزاء مهنة التعليم ومسئولياتها، وتقييم آليات برامج إعداد المعلم من حيث "الفلسفة- السياسات - العمليات - الإجراءات"، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت إلى أن الموافقة أو اعتماد برامج إعداد المعلم يقود إلى الدرجة المهنية الأولى، أو الترخيص لممارسة المهنة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أنه يوجد ثلاثة معايير تقود إلى تقييم تصميم برنامج إعداد المعلم وتتمثل في:

- المسؤولية العامة.

- المهنية أو المسئولية المهنية.
- جودة الإعداد المهني.

ومما سبق يتضح لنا أن معظم الدراسات السابقة لم تتناول موضوع الاعتماد الأكاديمي والمهني لمؤسسات إعداد المعلم إلا الدراسة الأخيرة وإنما تناولت بعض الجوانب من الاعتماد للأفراد وليست المؤسسات.

اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الوصفي والبعض الآخر اعتمدت على أسلوب تحليل النظم.

استخدمت بعض الدراسات الوثائق والسجلات والبعض استخدم المقابلات والملاحظة والاستبيان كأدوات لجمع البيانات.

معظم الدراسات السابقة ركزت في مجتمع الدراسة على مؤسسة واحدة داخل قطر واحد أما الدراسة الحالية فقد تناولت الاعتماد لمؤسسات إعداد المعلم في مصر.

أما عن أوجه الاستفادة فقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات فيما يلي:

أ- التعرف على المفاهيم الأساسية للدراسة.

ب- كذلك في عرض الإطار النظري للدراسة.

لذا تدعو الحاجة إلى تحديد معايير الاعتماد في إعداد المعلم للاستفادة منها في تطوير وتحسين العملية التعليمية برمتها ومراجعة برامجها بصورة دورية، حيث أن الهدف الرئيسي هو التوصل إلى تحقيق التحسن على المستوى المؤسسي وعلى مستوى النظام التعليمي ككل، إن إيجاد آلية للاعتراف بمؤسسات إعداد المعلم تراعى المعايير وخصوصية المجتمع المصري وتكون بمثابة ضمان لتلك

المؤسسات لبناء الإنسان المصري والذي يعتبر أساس التنمية وركيزتها وقاعدة النهضة وكذلك للحفاظ على مكانة تلك المؤسسات وسمعتها بين سائر المؤسسات وكحافز ودافع لمسيرة التعليم.

أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الأمور الآتية:

١- تسهم هذه الدراسة في أهمية إيجاد أسس ومعايير لاعتماد مؤسسات إعداد المعلم، وحيث لا توجد معايير متعارف عليها من الجامعات لذا كان لزاماً عليها استنباط نماذج حديثة للتقييم والاعتراف تساهم في دفع مسيرة التعليم، وذلك بإرساء أسس التقييم والاعتراف وإضافتها للفكر التربوي وحيث نتمكن من خلالها من تحسين وظائف الجامعات وتقويم أدائها.

٢- الإسهام في توفير ضمان جودة إلى البرامج المقدمة داخل مؤسسات إعداد المعلم ومخرجاتها من خلال تطوير محكات ومعايير للتقييم، مع إيجاد حوافز للتطوير والتحسين انطلاقاً من الدراسات الذاتية والاستفادة من المعايير التي توصلت إليها مسبقاً جهات مؤهلة وذات كفاءة كما ستوفره حكومات تلك المؤسسات لاستمرار الدعم لها.

٣- إن إيجاد آلية للمعايير كمدخل أساسي لضمان تحقيق جودة إعداد المعلم والارتقاء بمستوى الخريجين مع إنشاء مؤسسة خاصة للاعتماد تضم فعاليات تلك المؤسسات تتمتع باستقلالية كاملة، وحيادية تامة تضمن تحقيق آلية اعتماد متقاربة مع أحداث معايير الاعتماد في البلدان المتقدمة ويراعى فيها إبراز الهوية العربية الإسلامية وتكييف المعايير المقتبسة بما يلائم هويتنا ويبرز مميزاتها مع ضمان الجودة والنوعية في البرامج التربوية على أن تكون هذه المعايير مرنة قابلة للتطوير حسب ما تقتضيه متطلبات العصر وسرعة تطور

حقل المعرفة.

٤- تتبع أهمية هذه الدراسة من موضوعها حيث أنها تسعى إلى وضع تصور مستقبلي لمعايير اعتماد مؤسسات إعداد المعلم في مصر وذلك في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة.

مشكلة الدراسة:

من خلال العرض السابق يتبين من تحليل الدعوات المتكررة من التربويين وغيرهم أنها تعبير صريح ومعلن عن ضعف نظام ومستوى إعداد المعلم داخل مؤسسات إعداد المعلم، ومن هنا فإن الأمر يتطلب ضرورة وضع معايير اعتماد متطورة مرنة تهدف إلى ضمان تحقيق جودة الإعداد والارتقاء بمستوى النوعية إلى الأفضل، وهذا لا يتم إلا بالحرص على تطبيق مؤسسات إعداد المعلم في مصر.

ومن هنا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أهم المعايير المقترحة لاعتماد مؤسسات إعداد المعلم في ضوء التغيرات العالمية المعاصرة؟

ويتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما أهم التغيرات العالمية المعاصرة وأثرها على مؤسسات إعداد المعلم؟
- ما المقصود بالاعتماد وفلسفته وأهدافه - وأنواعه؟
- ما أهم معايير الاعتماد؟
- ما أهم مراحل الاعتماد ومجالاته؟
- ما التصور المستقبلي لمعايير اعتماد مؤسسات إعداد المعلم؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التعرف على أهم التغيرات العالمية المعاصرة وأثرها على مؤسسات إعداد المعلم في مصر.
- مفهوم الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلم وأهدافه وأنواعه وأهم تلك المعايير للارتقاء بمستوى إعداد المعلم.
- التعرف على خطوات ومراحل الاعتماد لمؤسسات إعداد المعلم.
- الوصول إلى تصور مستقبلي لمعايير اعتماد مؤسسات إعداد المعلم في مصر لمواجهة التغيرات العالمية المعاصرة.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي لوصف واقع مؤسسات إعداد المعلم في مصر وذلك من خلال الاستفادة من الرؤى النظرية والواقعية والدراسات السابقة، وهذا المنهج لا يقف عند حد جمع البيانات وتنظيمها، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها والربط بين مدلولاتها حتى يمكن الوصول إلى استنتاجات تساعد الباحث في فهم الواقع وتطويره.

مصطلحات الدراسة:

١- **المعايير:** جاء في معجم لسان العرب أن معاني (عير) كما يلي، عير الدنيا وازن به آخر، وعير الميزان والمكيال أي عايرهما وعاير بينهما معايرة وعاير قدرهما ونظر بينهما.

والمعيارية هي عملية القيام بإرجاع أمر شيء معين إلى أساس مرجعي متفق بشأن قيمته يسمى معياراً، وقد تكون هذه القيمة مادية أو معنوية غير أنه في كلتا

الحالتين تصبح الأمور فيها في كثير من الأحوال ذات قيمة أو حكم حتمي.

المعيار من المكاييل:

ما عير قال الليث ما عيرت به المكاييل ، نقول عايرت به أى سويته، وهو المعيار، ويقال عايروا ما بين مكاييلكم وموازينكم (ابن منظور، ١٩٩٠).

وعرف المعيار إجرائيا بأنه مجموعة من الأطر لها درجة من الثبات وهذه الأطر تكون ثقافية مشتقة من أوضاع المجتمع، بجانب أطر علمية موضوعية تتصل بحقائق لها صبغ عالمية، وهي قابلة للتطبيق ولا تتجاوز لظاهرة دون أخرى (صالح عوض، ٢٠٠١: ٥١).

٢- **الاعتماد:** هو الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون توفرت فيها الشروط الواجب توافرها فيمن سيقوم بمثل هذه المهمات (The Higher Learning Com mission, 2002)

ويمكن تعريف الاعتماد إجرائيا: بأنه مجموعة من الخطوات والإجراءات يتم من خلالها إعطاء تقييم شامل لمؤسسات إعداد المعلم نتبين من خلاله نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، وذلك لإعطاء حكم حول مدى كفاءة المؤسسة للقيام بدورها على أكمل وجه ممكن وأدائه بصورة جيدة ومناسبة.

الإطار النظري للدراسة

منذ منتصف القرن العشرين وأنظمة التعليم العالي في كل دول العالم تشهد تغيرات وتطورات متلاحقة وسريعة حيث يعيش عالما المعاصر بحق عصر التفجر السكاني والمعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية وازدادت وتيرة التغيرات وازداد تأثيرها على أنظمة التعليم العالي منذ منتصف الثمانينات من هذا القرن، حيث شهدت أنظمة التعليم العالي في كل أنحاء العالم تغيرات كمية وكيفية هائلة شملت كل نواحي العملية التعليمية سواء في فلسفتها، وإدارتها وطلابها وهياكلها

وتحديد وظيفتها، ودورها وبرامجها والدرجات التي تمنحها، وصلاتها بمجتمعاتها المحلية والإقليمية والعالمية بل وتعدت ذلك على المستفيدين والمتعاملين معها، كما لاحظ الكثيرون ظهور عوامل وقوى أخرى أحدثت التغيرات في مؤسسات التعليم العالي فلقد أفرز التقدم العلمي والتكنولوجي متطلبات ومجتمعات تساير عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذا بدوره يستلزم وجود آليات لضبط نوعية التعليم وتجويد مخرجاته، لذلك كان من الطبيعي أن تنتظر مؤسسات إعداد المعلم إلى نفسها بعين ناقدة وأن تقيم أدائها وأن تضع معايير لقياس نوعية التعليم الذي تقدمه، ويقوى هذا الشعور اتجاه الدول والشعوب الأخرى التي سبقتها في الاهتمام بوضع الآليات والاستراتيجيات لتشخيص وضع إعداد المعلم وتحسين نوعيته، كما ينبغي على أنظمة الإعداد ومؤسساته أن تعطي الأولوية لضمان جودة البرامج والتدريس والمخرجات وينبغي تطوير هيكليات وآليات ومعايير ضمان النوعية على المستوى الأقليمي والوطني بشكل يتناسب مع توجهات الدول مع الحفاظ على التنوع وفقا لخصائص كل بلد أو مؤسسة أو برنامج، خاصة بعد أن تطورت وسائل وأساليب تقويم واعتماد مؤسسات إعداد العلم وتزايد الاتجاه إلى استعمالها أكثر من السابق.

أولاً: التغيرات العالمية المعاصرة وانعكاسها على مؤسسات إعداد المعلم:

يتسم العالم الآن بالتغيير السريع في كافة المجالات المادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية، ومما لاشك فيه أن هذا التغيير يترك تأثيراً مباشراً وغير مباشر على مؤسسات إعداد المعلم ومستقبلها، وفيما يلي نعرض بعض التغيرات العالمية :

أ. ظاهرة العولمة وآثارها الممتدة:

يتجه العالم بشكل متزايد ومتسارع خلال العقود الثلاثة الأخيرة نحو نظام كوني جديد يحكم ما جرى في العالم ويؤثر فيه بشكل قوى، يستند هذا النظام إلى اتفاقيات الجات وذراعها التنفيذي المتمثل في منظمة التجارة العالمية، والتوجه العام نحو نقل تسهيلات الإنتاج التقليدية للسلع الاستهلاكية والصناعية من الدول المتقدمة إلى العديد من دول العالم الثالث، ترتب على ذلك وجود درجة عالية من التشابك والاعتماد المتبادلة بين دول العالم، الأمر الذي جعل من غير الممكن لأي دولة أن تعيش في تفوق داخل منظور محلي منعزلة عما يجري في باقي دول العالم، وينطبق ذلك على نظام التعليم العالي بوجه عام، ومؤسسات إعداد المعلم بوجه خاص، في دول العالم المختلفة، من هنا يمكن القول ان الاستراتيجيات المحلية الإقليمية الضيقة التي سادت مؤسساتنا التعليمية لسنوات طويلة بدأت تفقد أرضيتها بشكل متسارع لاستراتيجيات الانفتاح والكونية والتواصل مع المنظمات والمؤسسات والنظم التعليمية والبحثية العالمية، (أحمد عبدالفتاح عبدالحليم، ٢٠٠١: ٣).

ب. الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة:

يعد هذا العصر بحث عصر العلم والتكنولوجيا الذين أصبحا مصدراً قوياً للإنسان المعاصر، حيث أن الثورة العلمية والتقنية ثورة مستمرة تزداد عمقاً وتأثيراً في مجمل الحياة، كما أن كمية المعرفة الإنسانية تتضاعف يومياً بواسطة هذه الثورة العلمية المتنامية (جمال محمد، سلامة عبدالعظيم، ٢٠٠١: ٤٣).

لذا أصبح الإنسان ابن عالمه، ولم يعد ابن بيئته التي ولدته وربته، يجوب في دول العالم وكأنه يجوب في أرجاء وطنه، يعرف كل ما جرى في أنحاء العالم ويتأثر به، ويستمتع بما يبدعه الآخرون، ويعد التعليم العالي بوجه عام، ومؤسسات إعداد المعلم بوجه خاص، سلاحاً أولياً في يد هذا التطور التكنولوجي، وتمثل

التكنولوجيا عاملاً هاماً في تحديد صورة المجتمع الحديث ومن ثم فإن نجاح عملية تحديث المجتمع تعتمد على مدى قدرته على استيعاب التغيرات التكنولوجية الحديثة، ومن هنا يأتي دور المعلم كأداة لنقل المجتمع من حالة السكون إلى حالة الدينامية والتغير، والأمر هنا لا يقتصر على مجرد نقل العلم والتكنولوجيا بل يتعدى إلى غرس المنهج العلمي لإنتاج العلم والتكنولوجيا.

وبالقدر الذي تختلف فيه المجتمعات في نوعية التكنولوجيا التي تأخذ بالقدر الذي يحدث فيها تغيرات ثقافية علمية، وبذلك أحدثت الثورة العلمية والتكنولوجية تطوراً حاسماً في المناهج العلمية وأساليب الحياة وكذلك النظم التعليمية القائمة حتى تسير ذلك التقدم الهائل، وتتكيف مع المتغيرات العالمية المعاصرة، (محمود قمبر، ١٩٩٢: ٣١).

ولاشك أن أهم وأعظم التطورات في تاريخ البشرية قاطبة هي الثورة التكنولوجية في الحسابات والاتصالات والمعلومات التي شهدتها العالم على مدى الربع الأخير من القرن العشرين، ويمثل هذا التطور تحدياً خطيراً للفلسفة البشرية التقليدية التي تقوم على أساس مبدأ وجود علاقة مباشرة بين الحاس والمحسوس، مما يضع الإنسان أمام مفهوماً جديد للزمان والمكان، مما جعله أكثر قدرة على الإفادة من وقته بعد ما قربت المسافات بين الشعوب.

وبهذا أمكن للإنسان أن يتعرض على أمر ما أو يتبادل الرأي في قضية معينة دون أن يهدر وقته بل صار في وسعه أن يجرى ذلك كله دون حاجة إلى الانتقال من مكانه وذلك عبر شبكات الاتصال، وبناء على ذلك أدت التطورات الحديثة إلى توحيد متزايد للعالم بوضعه مكاناً للاتصال والتبادل بين البشر وبين الثقافات (همام بدرأوى، ١٩٩٢: ١٧٢).

لقد بدأت الأقمار الصناعية تلعب دوراً هائلاً في نظام الاتصال العالمي، وأصبح من الممكن نقل الصوت والصورة عبر آلاف الأميال، وهذا يعني أنه أصبح من الممكن أن يقوم أحد الأساتذة بإحدى الجامعات من بإلقاء محاضراته من داخل حرم الجامعة، ويتم استقبالها في أماكن متفرقة عن طريق وسائل الاتصال، كما يتم مناقشة المحاضر كما لو كانوا متواجدين داخل قاعة واحدة، كل هذا يعني أن عصر التكنولوجيا الفائقة سوف يأتي بكل ما هو جديد، وسوف يكون لهذه التكنولوجيا آثاراً هائلة وبعيدة المدى على التعليم الجامعي بكافة أنواعه ومستوياته، وإذا كانت ثورة الاتصال قد ساعدت على التحرر من بعض الأفكار والأيديولوجيات إلا أنها في الوقت ذاته كانت من أقوى الأسباب التي أدت إلى فرض الهيمنة الأمريكية على مجال الاتصال، ومن هنا ينشأ خطورة الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال الحديثة، أضف لذلك أن تكنولوجيا الاتصال بدأت تجد طريقها إلى منهجيات التدريس والبحث العلمي، وسوف تغير بشكل جوهري أساليب التعليم والتحصي، بل وفي مفهوم الجامعة كما ألفناه خلال القرن الماضي، إن جامعاتنا في أشد الحاجة إلى دراسة التطورات التي تحدث حالياً في الجامعات بالدول المتقدمة والعمل على الاستفادة منها في تطوير التدريس والبحث العلمي في هذه الجامعات (على قطب حسن، ١٩٩٣: ١٢٩).

جد التعاون الدولي وتشابك المصالح:

لقد أصبحت جميع دول العالم مترابطة بدرجة كبيرة، وهذا ما يعبر عنه بحاجة الدول إلى بعضها وتشابك مصالحها، وأصبح لكل حدث معاصر انعكاساته الفورية في العالم أجمع، فقيام حرب في مكان ما في العالم يفرض تعديلات أخرى في الخطوط السياسية، ويثير مظاهر الخطر في مكان آخر من العالم، ويؤثر في المعاملات المالية في مكان ثالث ويحدث تحركات سياسية في دول أخرى.

ويظل العالم يتأثر بسياسات وقرارات وصراعات مستمرة، ويتبع ذلك قلق أضاف على الصراع بعداً تدميراً خطيراً، بحيث لم يعد بالإمكان فهم واستيعاب شمولية هذا الصراع دون الإشارة إلى سباق التسلح النووي الذي يهدد العالم المعاصر، ويلى ذلك مشكلات الحدود السياسية التي هي من صنع المستعمر، وأصبح المجتمع العربي يقع تحت تأثير هذا التغير، وبالتالي تحتم عليه أن يحدد مكانه من المجتمع الدولي، وتفرض على المواطن كذلك تحديد موقفاً موائماً مع التغير السريع والمصالح المتشابكة بما يتفق مع احتياجاته، ويحفظ على قيمة وتراثه، ولا يتم ذلك إلا من خلال نظام تعليمي جيد يستطيع القيام بذلك الدور (أحمد إبراهيم أحمد، ١٩٩٢: ٦٩).

والسبيل الوحيد لتحقيق التعاون الدولي هو إيجاد جو من التفاهم والترابط والمودة والتعاون بين المتقنين والشباب العربي على وجه الخصوص، وهذا يعنى تفاعل الثقافات العربية وتكاملها وتكاتفها معاً لخدمة الإنسانية كلها وهنا يبرز دور التعليم العالي في الوطن العربي في غرس هذه المفاهيم في طلابه وذلك من خلال برامج التي يقوم بتقديمها لهؤلاء الشباب وتوثيق العلاقات العلمية والفكرية بين رجال وشباب العالم (جمال محمد، صلاح توفيق، ١٩٩٢، ١٤١).

ويعتبر ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية، مرحلة انتقالية تضمنتها منظمة التجارة العالمية باعتبارها خطوة نحو تحرير الاقتصاد والتجارة على الأقل بين الدول داخل التكتلات ذاتها، وتضع هذه التكتلات شروطاً للعمل داخل حدودها تتعلق هذه الشروط ليس فقط بالمجالات التي تعاني من نقص في العمالة المتاحة لها، وإنما أيضاً بالنسبة لنوع وجودة برامج التعليم والإعداد المهني للقوى العاملة التي تسعى لدخول دول التكتل للعمل بها، لذا يعتبر وجود برامج متطورة، يعترف بها من قبل هيئات الاعتراف العالمية، بمثابة الرخصة التي تحتاجها القوى العاملة المصرية

المؤهلة لدخول منطقة تلك التكتلات بالنسبة لبعض التخصصات مثل تكنولوجيا المعلومات وتلتزم هذه الدول بمعايير الجودة العالمية في جميع تعاملاتها خاصة فيما يتعلق بالقوى العاملة الأجنبية على أراضيها (على فؤاد بكر، ٢٠٠٠: ١٤٩).

د الزيادة السكانية:

تعتبر مصر من الدول النامية التي تعاني ضغطاً سكانياً متزايداً ونظراً لخطورة هذه الزيادة المطردة على مشروعات التنمية، حيث يلتهم عائد معظم مشروعات التنمية فلا يكاد يظهر لها أثر في المجتمع، وتتمثل المشكلة السكانية في مصر في ثلاث أبعاد مترابطة هي: ارتفاع معدل النمو السكاني، سوء توزيع السكان، انخفاض مستوى الخصائص السكانية، وهذا يؤكد وجود مشكلة سكانية في مصر لأن الزيادة الحادثة سنوياً في تعداد السكان لها انعكاسات سلبية على نوعية حياة الأفراد، وتمثل مشكلة تزايد السكان عقبة خطيرة تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تمثله من عدم التوازن بين الكثافة السكانية والموارد المتاحة والعجز عن توفير الغذاء اللازم لهذه الأعداد المتزايدة والخدمات التعليمية المناسبة في مختلف مراحل التعليم، وكذلك العجز عن توفير فرص العمل لملايين من الشباب.

وليست المشكلة السكانية في التزايد السريع المطرد في عدد السكان ولا في ارتفاع معدلات النمو السكاني، ولكنها في انخفاض معدلات التنمية بتلك الصورة التي تزيد من عدم استثمار كثير من مصادر الثروة التي بين أيدينا، وقد نتج عن تزايد السكان كثير من المشكلات في كل ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي طرقت آثارها وانعكاساتها بدرجات متفاوتة على المؤسسات التعليمية بوجه عام (جمال محمد، سلامه عبدالعظيم، ٢٠٠١: ٥٤).

ومن هنا كان من الضروري أن تتصدى المؤسسات التعليمية عن طريق مناهجها الدراسية إلى كيفية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما يتناسب مع الزيادة السكانية حتى يتم تحقيق الاستفادة القصوى، وبذلك أصبح لها دور كبير في مواجهة الزيادة السكانية وما يترتب عليها من مشكلات تعوق مسار عملية التنمية.

هـ اشتداد المنافسة عالمياً وإقليمياً ومحلياً:

لقد تغيرت بشكل جوهري قواعد المنافسة في ظل ظاهرة العولمة والقوى الضاغطة المصاحبة لها، بحيث أصبحت مقومات النجاح والقدرة على البقاء تتحدد بما تستطيع الدول والشركات والمؤسسات بكافة أنواعها أن تخلقه لنفسها من ميزة تنافسية، وأهم ما يحدد هذه الميزة التنافسية هو مستوى الإنتاجية والجودة والتميز الذي يمكن أن تحققها أنظمة الإنتاج، وهذه تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد والإبداع والابتكار والتجديد المستمر، لقد أصبح عاملي الجودة والتكلفة حاسمين في تحديد القدرة التنافسية للمنظمات بكافة أنواعها، الأمر الذي يضع ضغوطاً كبيرة على كافة المنظمات والمؤسسات، خاصة تلك المعنية بالتعليم العالي وإعداد القوى البشرية المتميزة، لتطوير برامجها، وتقويم مخرجاتها بشكل مستمر، لم يعد من الممكن إعداد خريجين من قبل مؤسسات التعليم العالي وفق معايير ومتطلبات محلية محدودة (أحمد عبدالفتاح عبدالحليم، ٢٠٠١: ٧).

لقد أصبحت الجودة والتميز تمثل حركة عالمية، تتحدد معاييرها في إطار مواصفات معيارية تديرها منظمات عالمية للجودة، وفي مجال التعليم العالي، تخضع البرامج لمتطلبات الجودة من خلال الاعتراف الأكاديمي من قبل المنظمات المهنية رفيعة المستوى، لقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور عدد من البرامج التي تقدمها جامعات أجنبية في المنظمة العربية، كما بدأت بعض الجامعات المصرية في الدخول في تحالفات استراتيجية مع بعض الجامعات الأجنبية المرموقة لتقديم

البرامج مشترك بالقاهرة، ويمثل هذا وغيره مجرد بدايات مبكرة لمنافسة قوية آتية إلى بلادنا لا محالة، وتقرض على جامعاتنا ضرورة البدء في التطوير، والتجديد من حيث المضمون والمحتوى آخذه في الاعتبار التحديات القادمة من اتفاقية التجارة العالمية، (على فؤاد بكر، ٢٠٠٠: ١٥١).

ثانياً: مفهوم الاعتماد وأهدافه وأنواعه:

١- مفهوم الاعتماد:

ويقصد بمصطلح الاعتراف أو الاعتماد طريقة أو مجموعة إجراءات يتم بها أو من خلالها إعطاء فكرة تقييمية شاملة للمؤسسة التعليمية والتي من خلالها يتبين نقاط القوة ونقاط الضعف التي توجد فيها مما يترتب عليه إعطاء حكم حول كفاءة وأهلية ومدى جودة هذه المؤسسة للقيام بمسئولياتها المناطة بها والمفترض إنها تقوم بأدائها بصورة جيدة ومناسبة.

إن الاعتراف هو العملية التي تتحمل مسئولياتها منظمة أو هيئة ويتم من خلالها الاعتراف بمؤسسات إعداد المعلم أو البرامج التي تطرحها هذه المؤسسات على اعتبار أن الأنشطة التي تمارس تقع ضمن صفات أو معايير سبق تحديدها فالاعتراف يمنح لمؤسسة تتحقق فيها محكات ومعايير معينة وضعتها الهيئة وهو وسيلة لحماية الجمهور عن طريق تحديد المؤسسات والبرامج المقبولة وكذلك المساعدة في المحافظة على مستوياتها واطراد تحسينها.

أما مصطلح اعتماد في اللغة الإنجليزية Accreditation فمنها Accredited وتعنى يجيز أو يفوض في أمر من الأمور واعتماد الرسول أو المفوض، كما ورد من معانيها الشهادة بأن معهداً تعليمياً يعنى بمطالب وشروط معينة.

وبناء على ما سبق القول فإن كلمة اعتماد تعنى الإجازة والتفويض في شيء من الأشياء كأن يجاز فرد للتدريس أو للقضاء أو أن يجاز جهاز حكومي لإنجاز

مهام تخص المواطنين، ومنه القول أن الاعتماد الأكاديمي العلمي أي الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون توفرت فيها الشروط الواجب توفرها فيمن سيقوم بمثل هذه المهمات.

إن تقويم الشهادات العلمية واعتمادها وتعادلها يعد بمثابة شكل من أشكال التقويم الخارجي للمؤسسة التعليمية فهو يقوم على تقويم الأداء والإنتاجية والمدخلات، وهو عملية جوهرية لتطوير واقع التعليم العالي وبرامجه بما يضمن لها الجودة والتميز في تحقيق الأهداف بقدر كبير من الفاعلية والكفاءة والجودة، (عبدالرحمن بن سليمان، ١٩٩٥: ٣).

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم الاعتماد يتداخل كثيراً مع مفاهيم ومصطلحات أخرى كمفهوم ضمان النوعية، والتقويم، المراجعة الأكاديمية، والمساءلة والتقويم الخارجي والتي تهدف جميعها إلى تطوير مؤسسة التعليم العالي ونظام التعليم العالي وذلك لأنها جميعها تشترك في العناصر التالية: (Moorkenneth & Tullis, 1993: 30)

- اعتماد معايير لضبط وضمان النوعية والجودة تستخدم لأغراض التقويم.
- تطبيق هذه المعايير على برنامج من البرامج التعليمية أو على مؤسسة تعليمية.
- محاولة تطوير وتحسين لاحق للبرامج أو المؤسسة وذلك في ضوء نتائج التقويم فعندما يكون هناك خلل ما يصبح القائمين على المؤسسة في الحالة قادرين على تبين هذا الخلل ومحاولة تصحيحه.

وتتداخل مفاهيم ضمان الجودة ومرافقتها في الدول العربية من حيث كونها كمفاهيم حديثة مع مفاهيم أخرى كالترخيص والاعتراف بالشهادات ومعادلتها (مروان كمال، ١٩٩٨: ٤٣).

وكما ورد في الجزء الثاني من الموسوعة الدولية للتعليم العالي، المجلد الثاني بأن الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً ويتقرر الاعتراف من خلال عمليات تقييم أولية ودورية، وتهدف عملية الاعتراف إلى تقييم علمي مقبول لجودة مؤسسات التعليم أو البرامج والتشجيع والتطوير نحو الأفضل لهذه البرامج باستمرار، ويفيد اعتماد الشهادات وتعادلها في أمرين رئيسيين هما (Oakes, T.J., 1999: 11):

- وهى أن تتحمل المؤسسات الأكاديمية المسؤولية أمام بعضها البعض لتحقيق أهداف واضحة ومحددة من خلال برامج تعليمية مناسبة.
- معرفة مدى التزام هذه المؤسسات ببرامج ذات معايير محددة ومقبولة سلفاً.

والاعتماد الأكاديمي هو نتيجة عملية التأكد من قدرة المؤسسة على تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله وذلك من خلال تحقيق حد أدنى إن لم يكن تحقيق الجودة في المواصفات والمعايير والشروط المتعارف عليها التي يجب أن تتوافر في المؤسسات المشابهة لنتمكن من القيام بعملها.

وتتعدد أنواع الاعتماد، فهناك الاعتراف بالمؤسسة أو الجامعة، وهناك الاعتراف بالتخصص أو المهنة، وجميعها يركز في الاعتماد إلى وجود أهداف وأغراض واضحة ومحددة.

وبناء على ذلك فإن عملية الاعتماد تتضمن مرحلتين متتابعتين تكملان بعضهما البعض: **المرحلة الأولى:** "هي الاعتماد العام الذي يعنى بقدرة المؤسسة على تحقيق الهدف العام من وجودها.

أما **المرحلة الثانية** فهي: الاعتماد الخاص الذي يعنى بقدرة المؤسسة على

تنفيذ كل برنامج من برامجها ويركز الاعتماد العام على التأكيد مما يلي:

- وجود هدف واضح ومحدد ومناسب لمؤسسة تعليم.
- وجود المتطلبات الضرورية لكي تحقق المؤسسة هدفها وأن تعمل بشكل مستمر على تحقيق هذا الهدف.
- القدرة على الاستمرار في تحقيق الهدف وذلك من خلال توفر جميع الإمكانيات سواء كانت مادية أو بشرية حتى تتحقق أهداف المؤسسة وعدم توقف العمل فيها لعجز هذه الإمكانيات (Eaton, Jodiths, 2001: 2).

فعملية الاعتماد إذن ليست مجرد قرار يتخذ بشأن مؤسسة بل هو مجموعة من الإجراءات التي تشمل جمع معلومات حقيقية وشاملة، ثم تدرس هذه المعلومات، وتناقش لتخرج منها مجموعة من القرارات والتوصيات التي بناء عليها تكون هناك إجراءات لاحقة تتخذها المؤسسة لتحسين العملية التعليمية بها.

كما أنه يحدد مدى فعالية هذا العمل فهو يهتم بجوانب العملية التعليمية من طلاب ومعلمين وإمكانيات وإجراءات وبالطريقة والأسلوب وبكل جزء من هذا النظام الشامل المتكامل فإن العمل التربوي قد يثمر شهداً أو لا يثمر وعملية التقييم هنا هي العملية التي تحكم من خلالها على ثمره هذا العمل التربوي، فتعادل الشهادات يعنى أن المؤسسة التعليمية الجيدة هي التي توفر الشروط والمواصفات والإجراءات الجيدة والتي تشمل عناصر العملية التعليمية كلها، من أهداف، مناهج، برامج وإمكانيات مادية وبشرية يتم الحكم عليها وتحديد درجة جودتها.

كما يعرف الاعتماد بأنه عملية تنطوي على اتخاذ مجموعة من القرارات والأحكام التقويمية تجاه نوعية وفعالية المؤسسة التعليمية مقابل عدد من المعايير والمقاييس والتوقعات (أمين محمود، ١٩٩٨: ١٣٩).

وذلك يعنى أن حصول المؤسسة على الاعتماد أو الاعتراف هو بمثابة الحصول على الشرعية والأهلية من قبل الجهة المسؤولة على منح الاعتماد والاعتراف بقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال البرامج الأكاديمية والمهنية والتنظيمات المالية والإدارية والبنى التحتية اللازمة والوسائل والتجهيزات العلمية الواجب توفرها في تلك المؤسسة، لذلك فإن وجود مجموعة من المعايير والضوابط المتعارف عليها من قبل الهيئة المانحة أو الجهة المتخصصة لمنح الاعتماد يعتبر أمراً ضرورياً لا مفر منه لأن هذه المعايير والضوابط تتحكم في مدى أهمية وشرعية هذه المؤسسة، كما أن غياب التشريعات والقوانين والإجراءات التنظيمية لاشك سيتسبب في تدنى مستويات الأداء والجودة، وذلك لأنه لا يمكن الاعتماد على الرقابة الذاتية من قبل أية مؤسسة تعليمية في تحقيق أهدافها بما يضمن خدمة المجتمع الذي تعمل فيه.

كما أن الاعتماد نظام يتم من خلاله معرفة مدى تحقيق مؤسسة تعليمية لأهدافها من خلال قياس كفاءتها الداخلية والخارجية حسب معايير محددة عالمياً لضمان جودة التعليم ومخرجاته، ويمنح الاعتراف للمؤسسة إذا استمرت في المحافظة على النوعية العالمية وتطورات برامجها لتتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلى وتطلعاته المستقبلية ويمنح الاعتراف من قبل هيئة أو مؤسسة مستقلة لحماية المجتمع من مؤسسات التعليم ذات المستويات الهابطة، وتزويد المجتمع بالمؤسسات التعليمية ذات المستويات العالمية، (مروان كمال، ١٩٩٨: ٥٠).

ولعل البحث عن نظام لتقييم مؤسسات التعليم والبرامج التي تقدمها هو أحد السبل العلاجية حيث لجأت إليه بعض دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشئت عام ١٩٢٧ الجمعية الأمريكية لكليات المعلمين وكان غرضها القيام بإجراءات اعتراف طوعية لكليات المعلمين وقد تطورت هذه الجمعية عام

١٩٥٢ حيث أصبح أسمها المجلس الوطني للاعتراف بإعداد المعلمين (هاني عبدالرحمن صالح، ١٩٩٦: ١٤٠).

وعليه يمكننا أن نعرف الاعتماد بأنه مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد من أجل أن تتحقق هذه الجهة من أن جامعة ما أو كلية أو مؤسسة من المؤسسات التعليمية والتربوية تتحقق فيها مجموعة من الشروط أو المعايير التي تسعى هذه المؤسسة بما يتوفر لها من إمكانيات بشرية ومادية وبما يتفق مع أهدافها التي تسعى لتحقيقها سواء في طلابها أو في المتدربين فيها وبالمستوى اللائق والذي يتناسب مع أهدافها وتطلعاتها الاجتماعية والتطورات والمتغيرات العالمية في الحقول التي تقوم بتدريسها أي يعني ذلك أن نوعية التربية المقدمة من قبل أية مؤسسة تعليمية هي بمثابة حجر الأساس في عملية الاعتماد فالتحقق من توفر مستوى من الجودة تربويا وعمليا وأكاديميا هو ما تسعى للوصول إليه كل العمليات والإجراءات الخاصة بالاعتماد (أمين محمود، ١٩٩٨: ١٤٠).

٢- فلسفة الاعتماد:

يرتكز الاعتماد على مجموعة من الحقائق والتي تمثل الفلسفة التي يقوم عليها وهي:

أ- الاعتماد عملية اختيارية فالمؤسسة التي تطلب اعتمادها تطبيق عليها خطوات الاعتماد ونظمه وقواعده، أما المؤسسة التي لا ترغب في اعتمادها فلا يفرض عليها النظام.

ب- الاعتماد المتخصص تقوم به مجموعة مشابهة تماما للعاملين بالمؤسسة وفي نفس درجاتهم الأكاديمية والمهنية والاجتماعية.

ج- الجهة المنوطة بالاعتماد هي منظمة غير حكومية والعاملون بها متطوعين.

د- يعتمد الإداريون على تقرير دراسة ذاتية يقوم بها جميع المشاركون في نشاط المؤسسة (أعضاء هيئة التدريس، الإداريين، الطلبة).

هـ- تعتمد المؤشرات والسياسات والخطوات التنفيذية لبرامج الاعتماد على قواعد علمية مقبولة على النطاق التعليمي والمهني، ويجب أن يكون كل المشاركين على دراية وعلم بالتطورات التي تجرى في المجال التعليمي والمهني، وأن يتأكدوا من قدرة وفاعلية هذه المؤشرات والسياسات والخطوات التنفيذية على تحقيق الهدف منها فلا بد من وجود نظام للتقييم المستمر لجميع مكونات برنامج الاعتماد، (صالح بدير، سميرة الشرقاوي، ١٩٩٦: ٩٥).

٣- أهداف الاعتماد:

ولكن ما هي الأهداف التي نحرص على تحقيقها من خلال الاعتماد إن الاعتماد الأكاديمي هنا يقوم بخدمة عامة تكون قاسم مشترك بين جميع عمليات الاعتماد بل وبين الهيئات التي تزاوّل الاعتماد، وأيضاً توجد أهداف خاصة والتي تختلف باختلاف البرنامج الذي يخضع لعملية التقييم والاعتماد ويمكن تحديد مجموعة من أهداف الاعتماد فيما يلي:

أ- التأكد من رصانة المستوى العلمي للمؤسسة التعليمية وذلك بتحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي والمهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة محل الاعتماد وبالتالي قدرة المؤسسة على تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها من خلال التزامها بالمعايير والضوابط مما يساهم في اتخاذ القرارات والإجراءات التنظيمية المختلفة للوصول إلى مستوى من النوعية والجودة والكفاءة في المؤسسات التعليمية، (عبدالرحمن بن سليمان، ١٩٩٥: ٦).

ب- إن فكرة إيجاد معايير وضوابط لمؤسسات التعليم بكافة أنواعها يحثها على القيام بالتقييم الذاتي بصورة دورية لبرامجها العلمية وقدراتها المعنوية

والمادية، مما يساهم في تطوير مستواها إلى الأفضل، حيث يبصر الاعتماد المؤسسات التعليمية بالجوانب السلبية والإيجابية التي توجد في برامجها حيث يعزز ما هو إيجابي ويساهم في مساعدة المؤسسة على تلافى ما هو سلبي.

ج- أن من الأهداف التي يحققها الاعتماد الأكاديمي على المدى البعيد هو خدمة المجتمع وذلك بتشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم من خلال منح الاعتماد على مستويات (ممتازة، جيد جداً، جيد) وإعلان درجة التصنيف في الجودة في وسائل الإعلان المختلفة تحقيقاً للتنافس وتحفيزاً للمؤسسات التي حصلت على مستوى أقل بتطوير برامجها وتناولها بالمزيد من البحوث والدراسات للوصول إلى الأهداف المأمولة وذلك لاكتساب السمعة بين المؤسسات التعليمية أي أنه يساهم في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وتحسينها، (هاني عبدالرحمن صالح، ١٩٩٦: ٣٩).

د- الاعتراف بمؤسسات التعليم سيساهم في تخفيف الضغط على التعليم وتحسين نوعية كما سيساهم في التوسع في التخصصات والبرامج مما يساعد في قبول أعداد كبيرة من الراغبين في التعليم العالي.

هـ- كما أن الاعتماد يعرف أبناء المجتمع ومؤسساته وجهاته الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي وعلاوة على أعلام مختلفة الجهات التي تتعامل مع الخريجين وإعدادهم وقوة برامجها وطبيعة المؤسسات التي تخرجوا منها.

و- أن استخدام معايير للاعتماد يساهم مساهمة فعالة في فعالية استخدام وسائل التعليم والتدريب المتاحة في المؤسسات التعليمية على النحو الأمثل في جميع البلدان وكذلك في تنمية الموارد البشرية وزيادة فعاليتها لخدمة المجتمع وتطويره (أمين محمود، ١٩٩٨: ١٤٣).

ز- يسهم الاعتماد في زيادة تيسير تنقل الطلبة والمهنيين والإداريين والباحثين بسهولة ويسر ويساعد على تبادل الأفكار والمعارف والخبرات العلمية والتكنولوجية وزيادة قدرة الأشخاص الذين تدربوا أو تعلموا في بلاد أخرى غير بلادهم مما يساهم في تحقيق التفاهم والتقارب في تذليل العقبات العلمية والإدارية والقانونية التي تحول دون التبادل الأكاديمي على الصعيد المؤسسي الوطني والدولي.

والاعتماد أصبح ضرورة حتمية لحماية المجتمع من عدم ملاءمة مؤسسات التعليم ولحماية المجتمع والطلاب من الخداع وحماية أصحاب المهن من منع عدم المؤهلين من الانخراط بمهنتهم، فالهدف الأساسي - للاعتماد- هو ضمان الكيفية والنوعية وهذا هو من أهم الأسباب التي تدعو أصحاب كل مهنة وتخصص للمساهمة في تطوير معايير الكيفية والنوعية للبرامج والمؤسسات التي تتصل بهم "فالتحديات التي تواجه الاعتماد تتعلق في الكثير منها بتطوير المحكات والمعايير المناسبة وهل يطبق ذلك بشكل طوعي أو ملزم".

٤- أنواع الاعتماد:

وينقسم الاعتماد إلى ثلاثة أنواع:

أ- الاعتماد العام أو الترخيص الأولى.

ب- الاعتماد الأكاديمي المتخصص.

ج- الاعتماد المهني المتخصص.

أ. الترخيص الأولى (أو الاعتماد العام):

ونعنى بهذا النوع من الترخيص التأهيل الأولى والمبدئي للمؤسسة التعليمية على اعتبار إنها وحدات عاملة متكاملة ويمثل الحصول على هذا النوع من الاعتماد

الخطوة الهامة والضرورية والأولى من البدء في العمل وللتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت كل الشروط والمعايير العامة ومنها: (Teacher Education Accreditation Council, 2001: 4)

- معايير معمارية تخص المساحات والأبنية المتوفرة لكل فعالية من فعاليات المؤسسة.
- معايير تخطيطية تخص الحرم الجامعي.
- معايير إدارية (الهيكل الإداري، الموظفين، العاملين).
- معايير أكاديمية (أعضاء الهيئة التدريسية، البرامج التعليمية، عدد الطلاب).
- معايير مالية (الهيكل والموارد المالية والموازنة).
- النشاطات الصفية.

أما معايير الاعتماد الخاص فتتضمن أبعاداً رئيسية أربعة هي:

- الخطة الدراسية.
- تجهيزات المختبر والمشغل والوسائل التعليمية.
- الكتب والمراجع المتخصصة.
- المؤهلات العلمية والخبراء لأعضاء هيئة التدريس.

ومن الجدير بالذكر أن تلك المعايير لا بد وأن تتضمن أرقاماً ونسباً لا بد للجامعة من توفرها قبل أن يصدر قرار من مجلس التعليم العالي لاعتمادها اعتماداً عاماً أو اعتماداً خاصاً لبرامجها وتخصصاتها.

بد الاعتماد الأكاديمي المتخصص:

ويمنح هذا النوع من الاعتماد عادة للبرامج الأكاديمية المتخصصة وذلك بعد حصول المؤسسة أو مرورها واجتيازها للترخيص الأولى أو الاعتماد العام، وهذا لا يمنح إلا بعد مرور سنة واحدة من تخرج الدفعة الأولى على الأقل وذلك لضمان

الحصول على تقويم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها ولأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم الأكاديمية ونشاطاتهم البحثية وخبراتهم، والطلاب وعددهم وأدائهم الشهري والنهائي للامتحانات وسجلاتهم الأكاديمية وتوفير مصادر التعليم المختلفة كالمختبرات والمكتبة وكافة التجهيزات والمستلزمات الجامعية الأخرى.

ويقوم الهيكل المكاف باعتماد المؤسسة ككل من حيث المهن المحاطة بها، ويقوم بدراسة تتعدد المجال التعليمي كما يقيم هذه المؤسسة من حيث صفات أخرى كالإدارة والتيسير والظروف المالية والتسجيل والموارد والعلاقات مع المحيط البشري (فايزة وهبي، ١٩٩٨: ٨٣).

جـ الاعتماد المهني المتخصص:

ويمنح هذا النوع من الاعتماد للشهادات الأكاديمية والمهنية ذات الصبغة المتخصصة كالعلوم الطبية والمهنية والمحاماة وإدارة الأعمال، وذلك من قبل مؤسسات اعتمادية تقوم بها الاتحادات والروابط والنقابات المهنية الخاصة بكل مهنة.

وفي الدول المتقدمة في المجال التعليمي المهني يتوجب على الطالب الذي حصل على شهادة البكالوريوس في الطب مثلاً اجتياز امتحان أو عدد من الامتحانات المهنية الخاصة للحصول على رخصة الممارسة في حقل الاختصاص بل أن هناك اتفاقيات وترتيبات تعقد في العديد من الحالات بين المؤسسات التعليمية والمهنية ذات الاختصاص لوضع الضوابط والمستلزمات الأكاديمية والتدريب العملي الكفيل بمنح هذه البرامج نوعاً من التأهيل يترتب بناء عليه إعفاء الخريج من عدد من هذه الاختيارات أو جميعها ويعنى هذا أن بعض البرامج الأكاديمية المهنية تحتاج لذلك للحصول على اعتمادين، اعتماد من الجهة المسؤولة عن الاعتماد

المهني المتخصص والآخر من الجهة المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي المتخصص (Grantharman, 1994: 53).

وهناك بديل عن نظام لجان التقويم، أو موازيا له وهو أن تترك بعض الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة المبادرات الخاصة بالتعليم العالي على إطلاقها وأن تقيد للدخول إلى كل سلك مهني بامتحان رسمي حكومي يعقد بواسطة هيئة عليا تشكلها الدول، وتمنح رخصة الدخول لممارسة المهن كامتحان ممارسة الطلب في ألمانيا أو أمريكا أو الدخول في سلك التدريس في ألمانيا وغيرها أو امتحان الالتحاق بالسلك الدبلوماسي في مصر (حيث يتقدم لأداء الامتحان خريجو الطلب والآداب والحقوق والهندسة وغيرهم)، وغير ذلك من الأمثلة، ففي مصر على سبيل المثال توجد مؤسسات تقويم الأداء الجامعي التي تختص بعملية الاعتماد وتصدر نشرات بالمعايير التي تتبناها في الاعتراف بالجامعات التي تعترف بها وهذه الهيئات عادة ما تكون قوية في تشكيلها على نحو يضمن لها القدرة على اتخاذ القرار وعدم خضوعنا للتأثير من أي مصدر كان ففي بعض المهن التي تتصل بحياة الناس اليومية (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٩: ١٤٥).

إن كل هذه الضوابط هي بمثابة ضمانات تحمي المجتمع من دخول مهنيين غير مؤهلين أو مدربين كما ينبغي للانخراط في سلك مهني معين فأبناء المهن هم الأكثر غيره على مستواها، بل والأحرص على ضمان الشروط فيمن يمارسونها حتى لا يلحق ذلك بسمعته وانصراف الجمهور عنهم.

ثالثا: معايير الاعتماد:

تستخدم الهيئات المختصة باعتماد المؤسسات التعليمية معايير واسعة النطاق في تقويمها لهذه المؤسسات واعتمادها وهذا التنوع الكبير في معايير الاعتماد واتساعها يشجع المؤسسات التعليمية على تطبيق إجراءات مبتكرة في العملية

التعليمية فالمعايير هي عبارة عن مقاييس تستخدم للوقوف علي النتائج الفعلية وتستقي من الأهداف، وهي ترجمة لمستوى الأداء الذي يجب أن تكون عليه الأنشطة للوصول للأهداف، والخطط هي مصدر أساسي للمعايير المحددة للأهداف وعادة ما تأخذ المعايير الأشكال الآتية (أحمد حجي، ١٩٩٨: ١٦٣):

- صور مادية، فقد تكون علي شكل وحدات أو نماذج حقيقية من الإنتاج الذي يخرجها المشروع.
- صور نقدية، وقد يكون المعيار متمثلاً في مقدار كلفة المشروع أو الوحدة أو الإيرادات أو غيرها.
- التكاليف المعيارية، وهي تعبر عما يجب أن ينفق علي الأعمال المختلفة.
- المؤشرات المالية، وهي التي تبين الصورة المثلي التي يجب أن تكون عليها العلاقات بين بنود الموازنة.
- السياسات والإجراءات والقواعد التي تبين الأسلوب الأمثل للأداء.

وللاعتداع مجموعة من المعايير التي تمثل الحكم علي المؤسسة التعليمية بأنها قامت بالدور الأساسي لها علي أفضل وجه وهذه المعايير هي:

المعيار الأول: مهمة المؤسسة التعليمية:

لابد أن تكون للمؤسسة بيان يوضح مهمتها وهذا البيان هو الذي يعرف المؤسسة والأهداف التعليمية التي تسعى إلي تحقيقها والطلاب الذي تتوي خدمتهم والمعالم التي في ظلها يمكن تقديم البرامج وتخصيص الموارد وهذا البيان هو الذي يحدد مكان المؤسسة في مجتمع التعليم ولا بد أن يتضمن هذا البيان توضيح أهداف وخطط المؤسسة خلال مراحل العمل المختلفة، والخدمات التي تقدمها ومستوى تلك الخدمات وجودتها ومدى رضا الطالب عن تلك الخدمات.

المعيار الثاني: الفعالية المؤسسة:

لابد أن يتوافر للمؤسسة مجلس إدارة له سياسة واضحة تحمس الحرية الأكاديمية والمسئولية ونشر المعرفة وتشجع علي الترابط والتكامل في عملية التعليم والتعلم كما تقوم المؤسسة بتقويم ومراجعة السياسات الخاصة بها بشكل دوري لكي تضمن الترابط في كل ما تقدمه عن مهمتها وبرامجها وخدماتها.

والمؤسسة تستخدم نظام مترابط من البحث والتقويم والتخطيط من أجل تقييم الفعالية المؤسسة وتستخدم النتائج من أجل التحسين المؤسسي وتحدد النتائج المؤسسية التي يمكن التصديق عليها من خلال دليل موضوعي وتتضح الفعالية المؤسسية في الآتي: (أمى كلير لزبيرج، ١٩٩٩: ١٥).

البحث والتقويم المؤسسي: تقدم المؤسسة الموارد اللازمة للبحث والتقويم الفعال وتطوير وسائل تقويم الجودة والطرق التي تحقق بها الأهداف وعلى المؤسسة أن تقدم دليلاً على أن تقويم برنامجها يؤدي إلى تحسين في البرامج والخدمات.

التخطيط المؤسسي: تقوم المؤسسة بوضع تخطيط للنظام التعليمي في ضوء الموارد والإمكانيات المتاحة.

تقييم النتائج المؤسسية: تحدد المؤسسة النتائج المقصودة وتقوم بمراجعتها وتعديلها بما يحقق الفعالية المؤسسية في ضوء المعلومات والموارد المتاحة، حتى يتسنى للمؤسسة القيام بالتعديل في الخطط لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها.

المعيار الثالث: البرامج التعليمية:

تقدم المؤسسة برامج تعليمية في مجالات معروفة للدراسة بحيث تؤدي هذه البرامج إلي تحقيق قدرات معينة للطالب تؤدي به إلي حصوله علي درجات وشهادات علمية، تؤهله لأن يكون معلماً معداً جيداً في ضوء الخبرات العالمية لمواجهة التغيرات العالمية المعاصرة.

المعيار الرابع: دعم وتنمية الطالب:

تقوم المؤسسة بقبول طلاب مناسبين مع البرامج التي لديها وعليها أن تحدد الحاجات المتنوعة لطلابها وتعمل علي خدمة هذه الحاجات من خلال البرامج التعليمية والأنشطة وخدمات الدعم التعليمي وتشجيع بيئة التعلم ويجب علي المؤسسة أن توضح كيفية انتقاء الأنشطة والخدمات ومراقبتها، وأن تضع المؤسسة سياسات لقبول للطلاب بحيث توافر لديهم قدرات وإمكانيات معينة تضمن الحصول علي معلم معد إعداد جيد داخل مؤسسات إعداد المعلم وتطبق عليه معيار الاعتماد وذلك من خلال قيام المؤسسة بالتقييم المستمر للطلاب وللأنشطة التي تحدث بداخلها.

المعيار الخامس: مصادر المعلومات والتعليم:

مصادر المعلومات هي عبارة عن مواد ومعدات تحقق الجودة والعمق والتنوع وتدعم الأنشطة الثقافية والعقلية للمؤسسة والبرامج التي تقدمها وعلي المؤسسة أن تقوم بتنفيذ تدريب لاستخدام هذه المصادر وبشكل فعال وهذه المصادر تتنوع فمنها المادي مثل المباني والتجهيزات والمعامل والأساس، ومنها غير ذلك من أعضاء هيئة التدريس والإداريين القائمين بعملية التعليم داخل المؤسسة.

المعيار السادس: الإدارة وهيئة التدريس:

يجب أن يتوافر للمؤسسة هيئة إدارية كافية وهيئة تدريس تقوم بدعم البرامج والخدمات التعليمية باستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق الرسالة والهدف الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه وعلی المؤسسة أن تقوم بالآتي:

- تحديد معايير ومؤهلات وإجراءات اختيار أعضاء الهيئة الإدارية وهيئة التدريس بحيث تتوافق مع أهداف المؤسسة.
- أن تقوم المؤسسة بتقويم كل عضو من هيئة التدريس علی فترات محددة ويتم متابعة التقويم بصورة رسمية وأن تسعى عمليات التقويم إلي تقييم الفعالية وتشجيع التحسين المستمر.
- تقديم المؤسسة فرص لأعضاء هيئة التدريس للتنمية المستمرة من خال إتاحة الفرص لهم للقيام بالأبحاث العلمية والاشتراك في المؤتمرات.

المعيار السابع: الموارد المادية والمالية:

يجب أن يتوافر للمؤسسة موارد كافية لتحقيق وصيانة دعم البرامج والخدمات ومستوى الموارد المالية يقدم توقعاً معقولاً للتحسين المؤسسية ويتحقق ذلك المعيار من خلال:

التخطيط المالي: يجب أن تقدم المؤسسة خطة مالية واضحة تعمل علی دعم الأهداف وترتبط بأعمال التخطيط المؤسسي.

الإدارة المالية: يجب أن يوجد بالمؤسسة إدارة مالية يتم تقويمها وتستخدم النتائج في التحسين الاستقرار المالي.

ويجب أن يتوفر للمؤسسة موارد مادية كافية ومناسبة لدعم أهدافها وأغراضها وعلی المؤسسة انتقاء وصيانة هذه الموارد بشكل منتظم بما يضمن دعم

البرامج والخدمات والالتزام بضمان الأمن والأمان والبيئة الصحية، ويجب أن تعمل المؤسسة علي القيام بزيادة الموارد المتاحة من خلال القيام بالمشاريع البحثية وكذلك الدعم من المجتمع الخارجي المحيط بالمؤسسة من أجل أن يتوافر الدعم المادي المناسب لتحقيق رسالة المؤسسة.

المعيار الثامن: الهيئة الحاكمة والإدارة:

يجب أن يتوافر للمؤسسة هيئة حاكمة مسؤولة عن جودة وترابط المؤسسة وأن يكون للمؤسسة هيئة إدارية ذات حجم مناسب تعمل علي تحقيق أهداف المؤسسة وتقديم خدمات إدارية مناسبة وهياكل وأنظمة الحكم تضمن الأدوار المناسبة للمجلس الحاكم والإدارة والطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتسهيل التواصل الفعال بين دوائر المؤسسة، وتحدد معايير أهلية المؤسسات للقيام بمهامها في الآتي: (المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٠: ١٥٢ - ١٥٣).

- أن تحدد المؤسسة التعليمية أهدافها التعليمية والتربوية بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الذي تعمل فيه.
- أن يكون للمؤسسة مجلس أمناء يعمل كأداة مستقبلية لرسم السياسات العامة ويكون من بين أعضائه ممثلون للمصالح العامة من خارج المؤسسة التعليمية.
- أن يكون لها مدير أو رئيس تنفيذي يكون مسئولاً عن المؤسسة التعليمية ومعه عدد من الموظفين والإداريين لإدارة أمور المؤسسة.
- أن تقدم علي الأقل واحداً أو أكثر من البرامج التعليمية التي تؤدي إلي منح شهادة البكالوريوس في التخصص مع تحديد أهداف كل تخصص، والوسائل المتاحة لدى المؤسسة لتحقيق هذه الأهداف.
- تخصيص نسبة من المقررات المعرفية والثقافية العامة كمتطلبات أساسية

- لكل برنامج أكاديمي مطروح بغض النظر عن طبيعة التخصص.
- أن يتوافر لديها عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس من ذوى الأهلية والخبرات التدريسية الملائمة للتخصصات المطروحة.
- أن تقدم الدلائل بأن لديها كافية القدرات والوسائل التعليمية لأداء عملها بشكل جيد وبتحسين مستمر ومنها قاعات دراسية، ومكتبات، ومختبرات...إلخ.
- أن تحدد سياسات القبول فيها بما يتلاءم وأهدافها المعلنة وحسب كل تخصص ومستوى الشهادات التي تمنحها للطلبة.
- أن تقدم الدلائل علي أنها تخطط لتطوير ذاتها في كافة المستويات الأكاديمية والإدارية والمالية، والمكتبية.
- أن تعلن وتنتشر نظامها الداخلي وتحدد فيه الرسوم الدراسية، ومتطلبات القبول، وسياساتها، وتنظيماتها الداخلية، وتعليمات منح الشهادة، وكل ما يتعلق بالأمور التي تهم الطلبة خلال الفترة الدراسية.
- أن يكون لديها برنامج للبحث العلمي ووسائل لدعمه وتشجيعه بحيث لا يقتصر عملها فقط علي التدريس بالإضافة إلي برنامج لخدمة المجتمع المحلي والتفاعل معه من خلال التعليم المستمر والبحوث المشتركة وغيرها.

رابعاً: مراحل الاعتماد ومجالاته:

١- مراحل الاعتماد:

تتكون مراحل الحصول علي الاعتماد علي ثلاثة مراحل كما يلي:

أ- الدراسة الذاتية:

الدراسة الذاتية عملية ومنتج في آن واحد، وتشمل كل قطاعات المؤسسة

ومدى تحقيقها للأهداف المعقودة عليها، وتتضمن الدراسة الذاتية موضوعيا لما هو قائم بالفعل ولا ينبغي أن تقوم بهذه الدراسة الإدارة العليا وحدها، كما ينبغي أن تشكل لجنة لهذا الغرض وأن تراعي النقد موضوعي وليس ذاتي وينطوي علي فرصة ثمينة لتحسين الأداء، وهنا تتاح الفرصة للتعبير عن آرائها بمختلف الوسائل مثل المقابلات والندوات والنشرات والتصميمات، ومن بين أهداف الدراسة الذاتية إبراز نقاط التميز والتعرف علي مواطن الضعف في مختلف برامج وعمليات المؤسسة (أمي كبير لزبيرج، ١٩٩٩: ١١٤).

فالمؤسسات الراغبة في الاعتماد في هذه المرحلة تقوم بإعداد دراسة تفصيلية وشاملة لأوضاعها الحالية وبشكل متكامل وحسب معايير ومتطلبات الجهة المانحة للاعتماد، وتشتمل هذه الدراسة علي كافة المعلومات الخاصة ببرامجها التعليمية وهيكلها الإداري والمالي وخدماتها المقدمة للمجتمع المحلي، ومجالات التطوير والبحث التي تقوم بها إلي غير ذلك من المعلومات المطلوبة، أي يجب أن يكون التقويم الذاتي شاملا لمدخلات المؤسسة وعملياتها ومخرجاتها وتفاعلها مع المجتمع (أمين محمود، ١٩٩٨: ١٤٨).

علي أن تدعم هذه الدراسة بكافة الوثائق الضرورية والتي توثق علي هيئة بيانات وجدول وملاحق توضح مدى مصداقية الدراسة علاوة علي التطورات المستقبلية ذات المدى القريب والمتوسط، والمقصود أو الهدف من الدراسة الذاتية هو قياس الإنجازات حسب إتباع المؤسسة لأهدافها العلمية والتربوية والفلسفية ويعتمد علي مدى قدرة المؤسسة علي ربط أجزائها ومميزاتها من خلال عدد الأساتذة المؤقتين والدائمين وعدد الطلبة الجدد والخريجين والبحوث المنشورة والإنجازات التقنية... إلخ بالأهداف العليا التي رسمتها لنفسها، ويقتضي هذا أن يقوم كل العاملين بالمؤسسة من أساتذة ومربين بتقييم ذاتي لأعمالهم التربوية

ولخدماتهم وبحوثهم مما يساهم في تطوير هذه الجوانب، بل والتخطيط للتطورات الهامة والمستقبلية للمؤسسة التعليمية والتي تعد كمؤشر إيجابي لجودتها وفعاليتها في تطورها الذاتي (الحسن الحداد، ١٩٩٤: ١٩٦).

وتقدم هذه الدراسة للجهة المانحة للاعتماد وبذلك تشكل القاعدة الأساسية لعملية التقويم، وإجراءات التقييم الذاتي تساهم مساهمة فعالة في خلق إحساس بالمسؤولية كما تساهم في تحسين نظم وآليات التقييم المتبعة بالأخذ بعناصر خارجية كالاعتماد والتقييم عند التخرج والاعتراف من قبل الروابط المهنية (Marcus, Laurence R. And others, 1994: 85)

وقد أدركت الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أهمية عملية التقييم الذاتي فبادرت بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلي إعداد دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي يستهدف تمكين الجامعات العربية من:

- بلورة مهامها الأساسية وترجمتها إلي أهداف واضحة.
- توضيح رسالتها وأهدافها للعاملين فيها من مدرسين وإداريين.
- ترجمة أهداف الجامعة إلي مؤشرات أداء واضحة.
- تطوير أدوات ملاءمة لجميع البيانات ومؤشرات الأداء الموضوعية والقرارات الملاءمة.

بد الزيارة الميدانية:

وبعد استكمال الدراسة الذاتية يتم دعوة فريق من الخبراء الخارجين لزيارة المؤسسة ويقوم أعضاء الفريق بالتأكد من صحة ما جاء بالدراسة الذاتية، أي مطابقتها للواقع، وتحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق رسالتها وارتقاءها لمعايير الاعتماد.

وتقوم الجهة المانحة للاعتماد بتشكيل لجنة أو عدد من اللجان المختصة لدراسة عدة زيارات ميدانية لمواقع البرامج والمؤسسات لكي تتأكد من مدى مصداقية وتطابق الدراسة الذاتية المقدمة مع إجراء المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلبة والإطلاع مباشرة علي كافة الأوضاع الحالية وذلك بهدف تقويم مستوى هذه المؤسسات التعليمية وتعد اللجنة بعد ذلك تقريرها الذي ترفعه للجهة المسؤولة عن منح الاعتماد وعادة ما تتكون هذه اللجان من عدد مناسب من التربويين والأكاديميين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الاعتماد كما تضم في بعض الأحيان ممثلين من هيئات حكومية واختصاصيين ذوي علاقة بطبيعة البرنامج أو المؤسسة في الدولة نفسها بالإضافة إلي خبراء دوليين.

إن الزيادة الميدانية لها دليل من الجهة المانحة للاعتماد لضمان أن سياستها وممارستها تسير وفق أفضل نظرية لتطبيق الاعتماد المؤسساتي وتشجيع المراقبة الذاتية للمؤسسات وتستجيب للاحتياجات التعليمية للمجتمع، وتقوم المؤسسة بعد ذلك بمراجعة التقرير النهائي لفريق المقيمين ومناقشة ما قد يرد به من مفارقات، وتحديد الخطوات التالية، ولضمان شفافية كل جزء من هذه العملية وتفهم كافة الهيئات له تعقد سلسلة من الندوات والاجتماعات وورش العمل لمناقشة كافة جوانبها، وإعداد تقارير ونشرات حولها حتى يتسنى في النهاية اتخاذ القرارات الملائمة (Allan Seensicle, 1994,70).

جد القرار النهائي:

وتقوم الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد بدراسة كل التقارير والملاحظات والتوصيات المقدمة لها من قبل المؤسسة التعليمية والمترتبة علي الزيارات الميدانية من قبل اللجان المشكلة ثم تتخذ قرارها علي ضوء مدى التزام المؤسسة بالمعايير والمتطلبات المطلوبة وعادة ما يتم منح الاعتماد لفترة محدودة من الزمن تتراوح

عادة ما بين (٢-٥-٠ سنوات) وذلك تبعا للمؤسسة التعليمية وتاريخ تأسيسها.

وعلى الجانب الآخر يجوز هنا للمؤسسة التعليمية عند اتخاذ أي قرار سلبي قد يصدر ضدها من الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد أن تستأنف من جديد طلب الاعتماد وذلك حسب شروط معينة ومتعارف عليها ومن الممكن تقسيم هذا القرار حسب ما يلي (Huntington College, 2000: 9)

- منح الاعتماد دون أية شروط.
- منح الاعتماد ولكن بشروط.
- رفض الاعتماد.

ويجوز سحب شهادة الترخيص أو عدم الموافقة على تجديدها إذا قامت أسباب تدعو لذلك نتيجة مخالفة أحكام القانون، أو القرارات الصادرة تنفيذا لأحكامه، أو تقديم المؤسسة لمعلومات خاطئة أو عدم الالتزام بتعليمات الوزارة، أو الإساءة لسلامة الدولة وأمنها أو مخالفة المؤسسة للقوانين والنظم المعمول بها.

وفي النهاية يكون الهدف من التقييم تحسين سير العمل المؤسسي والطلاب والعاملين وتسهيل أفق المعرفة والتعليم والمساهمة في تنمية المجتمع، فالأساس في الاعتماد والتقييم هو ضمان وجود اختلاف نوعي كبير بين المؤسسات المعتمدة والمؤسسات التي لم تخضع للاعتماد، وهذا معناه أن الاختلاف يجب أن يكون اختلافا في الجودة يترجم إلي اختلافات في التدريب والتأهيل حيث يصبح لخارجي المؤسسات المعتمدة الأولوية في التعيين مما يضيف علي الاعتماد قيمة اقتصادية هامة لها انعكاسات إيجابية علي تلك المؤسسات (Wha, Kuklee, 1994: 117)

ويمكن تلخيص خطوات حصول أية مؤسسة تعليمية علي الاعتماد بالخطوات التالية:

أن أول مراحل الاعتماد هو قبول فكرة الاعتراف من قبل المؤسسة المعنية وقيامها بعملية مراجعة شاملة ودقيقة لما تقوم به في ضوء المعايير والمحكات المعتمدة ثم بعد ذلك تتبعها الإجراءات الآتية:

- تتقدم المؤسسة بطلب للاعتماد مفترضة أن شروط الاعتماد متوافرة فيها.
- تتولي هيئة الاعتماد تزويد المؤسسة بالمواد والمتطلبات المتعلقة بتهيئة المؤسسة للتقييم من قبل فريق الاعتماد الزائر.
- قيام المؤسسة المتقدمة للاعتماد بإعداد دراسة تقييمية ذاتية تشترك فيها الهيئتان الإدارية والتدريسية بالإضافة إلي مشاركة الطلبة.
- تقترح هيئة الاعتماد أسماء الفريق الزائر ويحق للمؤسسة المتقدمة للاعتماد مناقشة أسماء هذا الفريق ووضع مبررات تغيير أي أسم فيها.
- تقدم المؤسسة تقريراً مكتوباً عن دراستها الذاتية وأي مواد أخرى ذات صلة بوصف وتفسير برامجها ومحتوياتها.
- يرسل التقرير إلي أعضاء الفريق الزائر.
- يقوم رئيس الفريق الزائر بزيارة أولية للمؤسسة المتقدمة للاعتماد لجمع أية معلومات إضافية أو للتحقق من معلومات لدية أو للاستفسار عن أية نقطة.
- يقضي الفريق الزائر عدداً من الأيام في حرم المؤسسة طالبة الاعتماد لدراسة البرامج والتسهيلات المتوفرة بهدف تعميق فهمهم للتقرير المقدم من خلال إجراء الاتصالات المباشرة مع من يشعرون أنهم بحاجة إلي مقابلته علي أن يكون المنطلق في ذلك كله المحكات والمعايير المحددة مسبقاً.
- يتقدم رئيس الفريق الزائر بتقريره الشامل إلي لجنة التقييم التي تقوم بدورها

بدراسته والتعمق في توصياته ومن ثم يتخذ إجراء بشأن الاعتماد تمهيدا لرفعه إلي مجلس الاعتماد.

- يتولى مجلس الاعتماد دراسة توصية لجنة التقييم في ضوء التقارير المقدمة ومن ثم يتخذ الإجراء النهائي بشأن الاعتماد بالمؤسسة أو البرنامج.
- لكل مؤسسة الحق في الاعتراض علي القرار الصادر بحقها خلال شهرين من صدوره ويتم تشكيل لجنة للنظر في ذلك وهذه الخطوات تكاد تكون موحدة بين المؤسسة رهن الاعتماد والمؤسسة المعتمدة.

إن المرحلة الأولى لحصول المؤسسة التعليمية علي الاعتماد الكامل هو حصول المؤسسة علي الترخيص الأولي أو الاعتماد العام ويعني هذا أن المؤسسة قد تمكنت من تهيئة نفسها والإعلان عن مباشرتها لعملها للحصول علي الاعتماد الكامل، ولكن هذا الترشيح لا يعني أنها قد حصلت علي الاعتراف الكامل بل يعني أنها قد باشرت عملها حسب الأصول المتبعة واستوفت المعايير الأولية والشروط لأداء وظيفتها، ويعني هذا الترخيص عادة للمؤسسة التعليمية ككل ولا يعني هذا أو يمثل الاعتراف الكامل بالتخصصات والبرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة بأي حال من الأحوال.

أما الاعتماد الكامل فيعني الاعتراف الرسمي بأهلية المؤسسة التعليمية لأداء مهامها واستيفائها لكافة الشروط والمعايير المطلوبة وأن المؤسسة أصبحت قادرة علي تحقيق أهداف نوعية وجيدة لكافة برامجها الأكاديمية المتخصصة، وأن لديها المقدرة علي النمو والتطوير الذاتيين وعلي الاستمرار في تحقيق أهدافها وتكملة مسيرتها التعليمية.

٢- مجالات الاعتماد:

وتتمثل مجالات الاعتماد في النقاط التالية:

أ- فلسفة المؤسسة وأهدافها:

- أن يكون هدف المؤسسة واضحاً محدداً ومعلناً.
- أن يراعي احتياجات المجتمع والطلبة الذين تخدمهم المؤسسة.
- أن تصاغ الأهداف بلغة يمكن قياسها حتى نتمكن من استخدامها كأساس للتقييم.
- أن تكون واقعية ومناسبة لقدرات المؤسسة ومفهومه على جميع المستويات.
- أن يكون لدي المؤسسة بياناً مكتوباً واضحاً بفلسفتها يوضح رؤيتها ورسالتها وأهدافها التربوية التي تلبي احتياجات الطلاب وتحقق الآمال المنتظرة من جودة التعليم.
- أن تراجع المؤسسة بصفة دورية فلسفتها وأهدافها للتأكد من أنها تتناسب مع احتياجات طلابها.
- أن تعمل المؤسسة على تحقيق التوافق بين برامجها وممارستها الفعلية.
- أن تقدم المؤسسة دليلاً على أنها تبذل أقصى جهد لتحقيق التميز.

ب- التنظيم والإدارة: (Teacher Education Accreditation Council, 2001: 87)

- أن توفر المؤسسة نظام إداري يساعد في تحقيق أهدافها.
- أن يتم تصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسة ليعكس رغبتها في توفير بيئة آمنة.
- أن تقدم تدريباً مناسباً لأعضاء مجلس الإدارة حول فهم واجباتهم.
- أن يكون مدير المؤسسة هو المسئول عن المؤسسة أمام جهة منح الاعتماد.
- أن يقدم مجلس الإدارة تقريراً مكتوباً عن أداء المدير.

- أن يتيح النظام الإداري المجال للتعاون مع الطلبة وأخذ آرائهم في الأمور التي تعنيهم.
- أن يخضع مجلس الإدارة لكافة القوانين واللوائح الحكومية القابلة للتطبيق.
- أن تراعي المؤسسة المبادئ الأخلاقية في كل تعاملاتها مع الآباء وهيئة التدريس والطلاب من أجل تلبية احتياجات طلابها.

ج- هيئة العاملين (حسن البيلاوى، ٢٠٠٠: ١٢٤) :

- أن تتأكد المؤسسة من مؤهلات وأداء أعضاء هيئة التدريس.
- أن يكون عدد أعضاء التدريس مناسب لأعداد الطلاب.
- أن تتاح فرصة لتعيين ذوي الكفاءة مع توفير الأمان الوظيفي لهم.
- أن يتم توفير إمكانات التنمية المهنية للأفراد العاملين.
- أن يحدد مجلس إدارة المؤسسة احتياجات العمل.
- أن يعتمد نظام تقويم هيئة العاملين على معايير محددة مسبقاً.
- أن يتم تقديم مكافآت مناسبة للعاملين مع حجم عمل مناسب.

د- الخدمات الطلابية (Sebkova, Helena, 2002: 113):

- أن توفر المؤسسة خدمات طلابية مناسبة تساهم في نمو شخصية الطلاب.
- أن توفر أنشطة غير منهجية تساعد في تطورهم فكرياً بحيث تكون مناسبة لهدف المؤسسة.
- أن تتوافق مع احتياجات الطلاب الأكاديمية والشخصية.
- أن يكون النشاط الطلابي وسيلة لإزالة الحواجز بين الأساتذة والطلاب.
- أن تهتم إدارة المؤسسة بالإرشاد الأكاديمي.
- أن توفر الأنشطة المناسبة للتأكد من قدرة أعضاء هيئة التدريس على تعليم الطلاب وتقييمهم وتوفير الفرص التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

- أن توفر الأنشطة الطلابية التي تراعي الفروق الفردية بين الطلاب.

هـ- المنهج الدراسي:

- أن يعكس المنهج الدراسي فلسفة المؤسسة وأهدافها ورؤيتها ورسالتها.
- أن يكون المنهج في صورة مكتوبة ويظهر المدى والمستوي التي تغطيه المادة.
- أن تقوم الإدارة وهيئة العاملين بمراجعة المنهج بصورة مستمرة.
- أن يفي البرنامج بالاحتياجات التعليمية والاجتماعية والبدنية للطلاب بما فيهم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التقويم المناسب لإنجاز الطلاب باستخدام أساليب مختلفة.
- تسجيل نتائج التقويم واستخدامها في مراجعة المنهج من أجل تعزيز التعليم والتعلم.
- أن تستخدم المؤسسة ثقافة وحضارة الدولة كمصدر لتدعيم المنهج.

و- مصادر التمويل:

- أن توجد مصادر تمويل ثابتة كافية لاحتياجات المؤسسة.
- أن توجد إدارة محاسبية جيدة لضبط الموارد المالية.
- أن تتوافر المصادر المالية الكافية لإجراء البحوث العلمية.
- أن تتنوع مصادر التمويل للمؤسسة.
- توفير أدلة للتخطيط المالي طويل المدى.

ز- المكتبة وخدمة المعلومات:

- أن تتوافر المراجع والكتب والمجلات والرسائل العلمية وأعمال المؤتمرات، والمواد السمعية والبصرية لتدعيم عملية التعليم والتعلم.
- أن تتأكد المؤسسة من استخدام الطلاب لهذه الوسائل في دراستهم.
- أن توفر المؤسسة الدعم المالي اللازم لتطوير المكتبة باستمرار.
- أن تتوافر التجهيزات اللازمة للجانب التطبيقي في الخطط الدراسية.
- أن تتوافر لوائح محددة لاختيار الكتب والمواد التعليمية المناسبة للطلاب.

ح- التقويم (Judith S. Eaton, 2001: 54):

- أن توضع معايير محددة لتقويم تعلم الطلاب وأدائه.
- أن يتم استخدام أساليب التقويم المناسب لتعليم الطالب.
- أن يتوافر لدي المؤسسة نظام للتقويم يمكن أن يفسر ويوضح النتائج للمجتمع التعليمي بأسلوب موضوعي.
- أن يتم استخدام نتائج التقويم في إعادة تقويم فاعلية المؤسسة والمنهج والأدوات المدرسية.
- أن تقدم نتائج التقويم بصفة دورية لوضع استراتيجيات لتحسين تعلم الطلبة.
- أن يكون للمؤسسة مسئول عن التقييم تكون مهمته تطبيق نتائج التقويم واستخدامها في مراجعة المنهج الدراسي وطرق التدريس.

ك- الإمكانيات المدرسية:

- أن تتوافر بما يتناسب مع الأبنية والتجهيزات الفنية والأثاث.
- أن يحافظ على الإمكانيات المؤسسية وتشغيلها بأسلوب يضمن الصحة والأمان.
- أن تستخدم المصادر المحلية والمجتمعية لتنشيط البرامج التربوية.

خامساً: الرؤية المستقبلية:

أ- إجراءات تطبيق معايير الاعتماد:

من خلال ما سبق نستخلص مجموعة من الإجراءات المتمثلة فيما يلي:

١- تكامل جهود الاعتماد مع الإصلاحات التي تتم في المجتمع، ويتحقق ذلك

من خلال:

- التأكيد على النظر إلى مؤسسات الإعداد كنظام فرعي من نظام أكبر هو المجتمع تستمد منه أهدافها وفلسفتها والخطط الدراسية.
- أن يتم تحديد ما تتطلبه تنمية المؤسسة التعليمية في الحاضر والمستقبل في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة والمحلية.

٢- تحقق معايير الاعتماد التحسين المستمر في جميع مراحل وخطوات العمل

داخل المؤسسة التعليمية ويتم ذلك من خلال:

- الدراسة المبدئية للواقع الحالي للمؤسسة، عن طريق تحليل مختلف جوانبها وفهم خطوات ومراحل العمل.
- دراسة الواقع المحلي المحيط بالمؤسسة ومدى استفادة المؤسسة من ذلك الواقع في تحسين خطوات ومراحل العمل بها.
- تحديد الزمن اللازم للمؤسسة من بداية الاعتماد للوصول إلى الاعتماد النهائي والترخيص وعادة ما يكون من (٢- ٥ - ١٠ سنوات) لحصول المؤسسة على الترخيص.
- أن يتوافر للمؤسسة الإمكانيات والموارد المالية التي تساعد المؤسسة على تحقيق شروط الاعتماد للوصول إلى الترخيص النهائي.
- إدخال أساليب جديدة في العمل لتحقيق قدر أكبر من الرقابة والتحسين المستمر.

- التأكيد من تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل داخل المؤسسة.
- توضيح اختصاصات ومسئوليات كل فرد في المؤسسة حتى يستطيع أن يقوم بالدور المثالي في تحقيق هدف المؤسسة.

بـ معايير مقترحة لاعتماد مؤسسات إعداد المعلم:

ولتنفيذ هذه الرؤية نقدم بعض المعايير لاعتماد مؤسسات إعداد المعلم وهي:

- المعيار الأول: لا بد أن يكون لكل مؤسسة رؤية شاملة لتوضيح وتفسير البرنامج المهني للمؤسسة ورؤية واضحة للمعلم المثالي وقاعدة معرفة تتناسب مع هذه الرؤية، وان يكون إجراءات البرنامج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً برؤية المعلم المثالي، ولا بد أن ندرك أن هناك طرق شتى لتخريج معلمين أكفاء.
- المعيار الثاني: على كل مؤسسة أن توضح أنها تستخدم إجراءات لتقييم البرنامج، وفي ضوء ما يتوفر من بيانات حول مدى نجاح أو فشل البرنامج في تحقيق الأهداف فبناءً على ذلك تعمل المؤسسة على تغيير قاعدة المعرفة باستمرار وفقاً لنتائج التقييم.
- المعيار الثالث: لا بد أن توضح كل مؤسسة إنجازاتها من وراء تطبيق البرنامج الخاص بها وأن لديها من المصادر ما يضمن استمرار ذلك البرنامج.
- المعيار الرابع: لا بد أن تقدم كل مؤسسة دليل على أن غالبية طلابها ينتمون إلى أعلى المستويات الأكاديمية، وهنا بالتالي يتيح للمؤسسة فرصة انتقاء أفضل العناصر الطلابية لممارسة مهنة التدريس.

- المعيار الخامس: لا بد أن توضح كل مؤسسة معايير القبول الخاصة بها وان تكون متوافقة مع رؤيتها للمعلم النموذجي حيث أن تحديد سمات المعلم المثالي يؤدي إلى تحسين معايير الالتحاق بالمؤسسة التعليمية، ولا بد أن تقدم كل مؤسسة دليلاً على دخول خريجها مجال التدريس على أن تكون معايير الدخول من قبل هيئة قومية لها حق الاعتماد لذلك يجب عدم قبول الطلاب الذين لا يرغبون في ممارسة التدريس.
- المعيار السادس: يجب أن توضح المؤسسة أن غالبية خريجها سوف يستمرون في التدريس لمدة لا تقل عن خمس سنوات، ولا بد أن تقدم كل مؤسسة الدليل على نجاح خريجها في ممارسة مهنة التدريس بعد اجتياز البرنامج ذلك بالتعاون مع القائمين على التقويم في المدارس وعلى المؤسسة تتبع خريجها أثناء عملهم لقياس درجة نجاحهم.
- المعيار السابع: لا بد أن توضح كل مؤسسة أن خريجها يتوافق تماماً مع مفهوم المؤسسة للمعلم المثالي، وتتوفر لديه السمات الشخصية والقدرات العلمية التي تؤهله أن يقوم بالدور الأمثل في التدريس.
- المعيار الثامن: أن يتوافر للمؤسسة أعضاء هيئة تدريس من ذوى الأهلية والخبرات التدريسية الملائمة للتخصصات المختلفة التي تساعد في إعداد الطلاب لأن يصبحوا معلمين مثاليين من خلال ثقل قدراتهم العقلية والعلمية.
- المعيار التاسع: على المؤسسة أن تسعى إلى توفير مصادر التمويل اللازمة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة لديها لتنفيذ البرامج التي تضعها خلال مراحل إعداد المعلم.

المراجع

١. أحمد إبراهيم أحمد السيد: التوجهات السياسية للنظام العالمي الجديد وانعكاسها على السياسة التعليمية في مصر، مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.
٢. أحمد إسماعيل حجي: الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
٣. أحمد عبدالفتاح عبدالحليم: نظام الدراسات العليا الأمريكي، ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير آليات وفعاليات الدراسات العليا والبحوث، جامعة الزقازيق، ٢٥ يونية ٢٠٠١.
٤. أمى كلير ليزبرج: مراقبة الجودة في المؤسسات الأمريكية من خلال الاعتماد الأكاديمي، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم العالي بين الواقع والتفعيل في دول الخليج العربي، جامعة قطر، الدوحة، ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٩٩.
٥. أمين محمود: رؤية فريدة لجامعة المستقبل "معايير الترخيص وأسس التقييم لمؤسسات التعليم العالي الخاص في البلدان العربية، الرباط، ١٩٩٨.
٦. ابن منظور: معجم لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
٧. الحسن الحداد: نحو وضع إطار مؤسستي لتنشيط الاعتماد والتقييم في ميدان التعليم العالي الخاص، ندوة معايير الترخيص وأسس التقييم لمؤسسات التعليم العالي الخاص في البلدان العربية، الرباط، ١٩٩٨.
٨. جمال محمد، سلامة عبدالعظيم: الإشراف التربوي في ضوء تحديات العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
٩. جمال محمد، صلاح توفيق: الدراسات العليا بكلية التربية بينها، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني عشر لقسم أصول التربية بالمنصورة، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٤ - ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥.
١٠. حسن حسين البيلاوي: الاعتراف الأكاديمي لكليات التربية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر رابطة التربية الحديثة، كليات التربية الحاضر والمستقبل، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٧ - ١٨ يوليو، ٢٠٠٠.

- ١١ . شحاته عبدالخالق زهران: نحو نظرية جديدة لبرنامج مؤسسات إعداد المعلمين في ضوء مفهوم الكفايات التعليمية، مجلة التربية المعاصرة، العدد الخامس عشر، إبريل ١٩٩٠.
- ١٢ . صالح بدير، سميرة الشرفاوى: الاعتماد، بحث مقدم لمؤتمر جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا، جامعة القاهرة، ٢٣ - ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- ١٣ . صالح عوض: المعيارية في التعليم العالي، مجلة جامعة عمان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السادس، العدد الأول، الإمارات، ٢٠٠١.
- ١٤ . عادل عبدالفتاح، أمين محمد: دراسة مقارنة لنظام الاعتماد الجامعي في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الحادي والعشرين، ١٩٩٧.
- ١٥ . عبدالرحمن بن سليمان: الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي السعودي "الأسس والمنطلقات"، ندوة التعليم العالي، الرياض، ١٩٩٥.
- ١٦ . عبدالفتاح حجاج: نحو صيغة ملائمة لتطوير التعليم الثانوي، مجلة دراسات تربوية، المجلد الخامس عشر، الجزء الرابع والعشرين، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، ١٩٩٠.
- ١٧ . عبدالودود مكروم: الإعداد الثقافي للمعلمين في كليات التربية، المؤتمر السنوي الثامن لقسم أصول التربية "الأداء الجامعي في كليات التربية الواقع والطموح"، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٧ - ٩ سبتمبر ١٩٩١.
- ١٨ . على فؤاد بكر: هوية الدراسات العليا والبحوث ومستقبلها في الجامعات المصرية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، جامعة القاهرة، ٢٧ - ٢٨ سادس ٢٠٠٠.
- ١٩ . على قطب حسن: بعض المتغيرات العالمية المعاصرة وانعكاساتها على الأهداف المستقبلية للتربية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٩٣.
- ٢٠ .فايزة وهبي: اعتماد وتقييم مؤسسات التعليم العالي الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، ندوة معايير الترخيص وأسس التقييم لمؤسسات التعليم العالي الخاص في البلدان العربية، الرباط، ١٩٩٨.

٢١. المجالس القومية المتخصصة: "الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، دورة رقم ٢٧، ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.
٢٢. محمد المرئى، فاروق الفاروق: الكفاءات التربوية لمعلم المرحلة الابتدائية في ضوء آراء المعلمين والموجهين وأساتذة كليات التربية وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة كلية التربية ببنها، العدد الثامن عشر، جامعة الزقازيق، ١٩٩٢.
٢٣. محمود أحمد، محمد مالك: معلم القرن الحادي والعشرين "إختيار إعادة تنمية في ضوء التوجهات الإسلامية"، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١.
٢٤. محمود قمبر: التربية وتربية المجتمع "دراسات في التربية"، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٥. مروان كمال: ندوة معايير الترخيص وأسس التقييم بمؤسسات التعليم العالي الخاص في البلدان العربية، الرباط، المغرب، ٢٣ - ٢٤ نوفمبر ١٩٩٨.
٢٦. هانى عبدالرحمن صالح: مشروع الاعتراف بالتعليم العالي في الوطن العربي، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد الثامن عشر، ١٩٩٦.
٢٧. همام بدرأوى: إدارة الوقت مدخل مستقبلي لزيادة فعالية التعليم، المؤتمر العلمي الرابع نحو تعليم أساسي أفضل، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، الجامعة العمالية، القاهرة، ٣-٦ أغسطس ١٩٩٢.
٢٨. وزارة التربية والتعليم: التكنولوجيا وسيلة لتطوير التعليم في القرن الحادي والعشرين - الأبعاد الكاملة للثورة التكنولوجية لتطوير التعليم في مصر، سلسلة كتب التعليم بالتكنولوجيا، مركز التطوير التكنولوجي، أكتوبر ١٩٩٥.

29. Allan Sensicle: "The Hongkong Initiative" In: International Development Quality assurance in Higher Education, Edited by: Almacraft, The Falmer press, London, 1994.

30. Beno, Barbara A. et. al, : "Evaluation the Evaluators How View Participants accreditation Standards Practices and Results (Research Reports Western Association of Schools and Colleges), 1994.

31. Danie, Jacobs: Accrediting Vocational Higher fducation in South Africa in International Development in Assuring Quality in Higher Education by: Almacraft, The Falmer press, London 1994.

32. Eaton Judith s. : “Accerditation” (The Council for Higher Education Accreditation), Washington DC, August 2001.
33. Huntington College: Education Department Receives Renewed NCATE Accreditation” U.S.A Nov. 16, 2000.
34. Judith S. Eaton: “Accreditation” (Council for Higher Education Accreditation), Washington DC, August, 2001.
35. Kiracofe, Norman et al: “ Accreditation standards for University Collge conseling Centess” Journal of Counseling and Development, Vol 73, Sept, Oct 1994.
36. Lopez, Celcila: “General Education: Regional Accreditation Standards and Expectations” (Libral Education), Vol. 85, No. 3, 1999.
37. Marcus, Laurence R. et. al, : “ A Self-Study in Higher Education: The Education” Washington, DC, 1994.
38. Moor, Kenneth, D. Hopkins and Tullis, Ricahrd: NCATE Accreditation: Vision of Excellence, Journal of research and development in Education, Vol. 27, No. 1, 1993.
39. Oakes, T.J.: A guide to Organizations Involved with Licensing and Certification of Teachers and Accreditation of Teacher education Programs (Report Office of Educational Research and Improvement) Washington DC, 1999.
40. Schade, Angelika : Recent Quality Assurance Activities In Germany, European Journal of Education, Vol. 38, No. 3, 2003.
41. Teacher Education Accreditation Council: Accreditation Goals and Principles of the Education Accreditation Council, Washington DC, 2001.
42. The Higher Learning Lommision: Proposeed New Criteria for Accreditation Acommission of The North Central Association of Colleges and School Chicago, 2002.
43. Wha, Kuklee: University Accreditation in (International Development in Assuring Quality in Higher Education) Edited by: Alma Craft The Flamer Press, London, 1994.